الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطلبة:

- محمودي زينب
- زروق أمل

تحت عنوان:

نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية

- دراسة حالة تجارب وممارسات مجموعة من الدول-

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		المسيلة	رئيسا
لوصيف لخضر		المسيلة	مشرفا ومقررا
		المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلوات الله وسلامه عليه .
وبعد الثناء والحمد لله أهدي ثمرة عملي هذا إلى:
– من سهرا على تربيتي وعملا على راحتي أغلى إنسانيين على قلبي "أمي" الغالية وأول من أبصرت عيناي رمز الحنان والعطف والتضحية "أبي" وحبيبي وسندي في الحياة .
– إلى من أدين لها بالكثير رمز الحب والحنان أمي الثانية "جدتي" الغالية رمز العطف والحكمة، حفظها الله وأطال في عمرها .
– إلى توأم روحي وبهجة أيامي ومقلة عيني أختي "مروة" .
– إلى صغيرتي التي تذوب الكلمات أمام جمالها أختي الصغيرة "ندى" .
– إلى سنداي في الحياة كبيرهم وصغيرهم "صهيب وإياد" حفضكما الله ورافقكما في كل ما تصبوان إليه .
– إلى كل أخوالي وأعمامي وعمتي وأبنائهم وباقي أقاربي.
– إلى كل الأصدقاء وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد إلى كل الذين أحببتهم، احترمتهم وحملت لهم في قلبي ذكرى جميلة لا تنسى إلى الذين أعانوني أقول لكم شكرا لكم لأنكم علمتموني أن أستشعر الصعاب فأتحداها وأتجاوزها إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

زينب محمودي

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى، مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم.

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية وجميع دفعة 2022 م

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

أمل

فهرس الموضوعات

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	
تمهيد	08
المبحث الأول: حقيقة النوافذ الإسلامية	09
المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية	09
المطلب الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها	11
المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها	14
المطلب الرابع: خصائص النوافذ الإسلامي	18
المبحث الثاني: مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل معها	20
المطلب الأول: تحديات النوافذ الإسلامية	20
المطلب الثاني: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية	21
المطلب الثالث: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية	27
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية	
تمهيد	34
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك «التقليدية»	35
المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية	35
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات البنوك التجارية	38
المطلب الثالث: أسس العمل البنكي	42
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	45

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	45
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية	47
المطلب الثالث: أسس العمل البنكي الإسلامي	53
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: تجارب وممارسات دولية في مجال النوافذ الإسلامية	
المبحث الأول: دراسة التجربة الإماراتية والماليزية كتجربة عربية إسلامية ناجحة	59
المطلب الأول: التجربة الإماراتية في مجال فتح نوافذ إسلامية	59
المطلب الثاني: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة	63
المطلب الثالث: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية – بنك بومبيترا –	71
المبحث الثاني: دراسة بعض التجارب الدولية الأخرى كتجارب ناجحة في فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية	74
المطلب الأول: التجربة البريطانية كتجربة أوربية ناجحة	75
المطلب الثاني: البنك الإسلامي البريطاني	77
المطلب الثالث: التجربة النيجيرية كدولة نامية متبنية لفكرة فتح نافذة إسلامية	81
خلاصة الفصل	84
خاتمة	86
قائمة المراجع	
الملخص	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصادر أموال البنوك الإسلامية واستخداماتها	52
02	نموذج هيكلي لبنك بوميبترا التجاري الماليزي	66
03	الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في البنك بوميبترا	67
04	عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها	76
05	حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية (2006-2010)	78
06	تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004-2007)	79
07	عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية والتي تقدم برامج تطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية	80
08	عدد الدراسات عن الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا منذ السبعينات إلى 2007	81

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معلومات حول بنك المشرق الإماراتي 2022	59
02	السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية (2007-2009)	61
03	السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية (2010-2013)	61
04	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2007-2009)	62
05	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2010-2013)	63
06	عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا	65
07	عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في ماليزيا	65

مقدمة

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين توجه العديد من البنوك إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات وصيغ تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وانتشرت بشكل كبير خاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 2008م، ثم نمت وتطورت النوافذ الاسلامية حتى أصبحت لها من الأهمية مالها، ولم تعد هنالك القدرة لبعض البنوك التقليدية في الدول الاسلامية إلا أن تعيد النظر في حساباتها وتحاول الدخول في ميدان الصيرفة الاسلامية.

إن استقرار المؤسسات المصرفية الاسلامية جعل من المسؤولين البنكيين في شتى أرجاء العالم يبحثون على الحكمة في هذه الصيغ التي تمارس على مستوى النوافذ أو النظام المصرفي الاسلامي، وتكمن أهمية إنشاء النوافذ الاسلامية في تطوير وزيادة حجم التمويلات والاستثمارات الاسلامية والسيطرة على حصة في السوق المصرفية وتحقيق أرباح إضافية، ولا ننسى حاجة شريحة كبيرة من العملاء الذين يحبذون التعامل بصيغ تمويلية مطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية.

إن توجه المصرفية التقليدية إلى آلية النوافذ الاسلامية يعتبر اعترافاً ضمنيا لاستقرار وتفوق المصرفية الاسلامية، لكن مع هذا تعتبر مسألة تطوير النوافذ إلى فروع مستقلة والفروع إلى مصارف اسلامية وصولا إلى نظام مصرفيا سلامي يستوجب من الباحثين إبراز كفاءة العمل بالصيغ الاسلامية، وتبيين وتوضيح القواعد والأسس التي تضبط سيرورة عمل هاته النوافذ مع توفير كل التسهيلات من المسؤولين والجهات المعنية.

- إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق: تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هذا التساؤل يقودنا بدوره إلى طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية أهمها ؟

- ❖ هل هناك تحديات على مستوى السوق المصرفية تواجه هاته الآلية ؟

- ❖ هل تعد النوافذ الاسلامية في اللبنة الأولى لبنك إسلامي مصغر تأخذ بشكل فرع أو وحدة متخصصة أو شباك لتقديم خدمات بنكية اسلامية ؟
- ❖ هل أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الاسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك اسلامي قائم ؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية المبسطة لهيمكن بناء الفرضيات التالية:

- تعد النوافذ الاسلامية هي اللبنة الأولى لبنك اسلامي مصغر تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة أو شباك لتقديم خدمات بنكية اسلامية.
- أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الاسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك اسلامي قائم

- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع الدراسة يرجع إلى الأسباب التالية:

- اقتراح أستاذنا المشرف على تأطيرنا لهذا الموضوع فكنا أكثر ارتياحا لهذه الدراسة على غيرها.
- قناعتنا بأن من أهم الدراسات الآن هي المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي والصيرفة الاسلامية نظراً لأهمية الموضوع.
- الأهمية الكبيرة جدا للموضوع ودوره في تعبئة مدخرات النظام المصرفي الاسلامي.
- نجاح تجربة النوافذ الاسلامية في الاقتصاديات العربية والاسلامية المطبقة لها.

- أهمية وأهداف الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي تقدمها ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

– أن تحول البنوك التجارية إلى العمل البنكي الاسلامي بأسلوب الفروع والنوافذ الاسلامية، أكثرها توجها في العالمين العربي والغربي باعتبارها أقل تكلفة.

– يسمح الجمع بين النظامين التقليدي والاسلامي توفير احتياجات العملاء، ويؤدي على المدى الطويل إلى توسع البنوك الاسلامية على حساب التقليدية.

– الوقوف على مجموعة من التجارب بأن التحول إلى البنوك الاسلامية بأسلوب النوافذ الاسلامية هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم.

أما عن أهداف الدراسة، فهي تتمثل في:

- تحديد طبيعة عمل النوافذ الاسلامية وضوابط تأسيسها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها.
- عرض تحليل لتجارب عربية وغربية رائدة على المستوى العالمي في مجال فتح نوافذ اسلامية ببيان آثارها الاقتصادية والعراقيل التي تواجهها وعوامل نجاحها.

– الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة ما يلي:

الدراسة الأولى:

– أحمد خلف حسين الدخيل، بعنوان "النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية"، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، الجمعية الاقتصادية الأمريكية، العراق، 2013 م.

تتمثل مشكلة الدراسة في ازدواجية عمل المصارف الحكومية بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية في النوافذ الإسلامية عملا فرعيا وكيفية التوفيق بينهما في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغرّاء.

كما تهدف هذه الدراسة من خلال قيام الباحث بدراسة تجربة العراق الحديثة في هذا المجال إلى توضيح الكثير من التفاصيل والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها واقتراح بعض الإجراءات التي تساهم في النهوض بهذه التجربة في ظل تعليمات

المصارف الإسلامية رقم 06 لسنة 2011، إذ أثبتت الدراسة أن فتح النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية جاء خطوة أو نواة للتحول في الصيرفة الحكومية العراقية نحو الصيرفة الإسلامية والابتعاد عن الصيرفة التقليدية من جهة، أو أنها تعد خطوة مؤقتة يراد لها أن تعمم على عمل المصارف الحكومية بأكملها.

الدراسة الثانية:

– فهد الشريف، بعنوان "الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية"، دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي 2005 يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من المصارف الربوية والفروع الاسلامية التابعة لها، فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الاسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة عمل تلك الفروع والعلاقة بينه وبين المصارف الربوية المنشئة لها.

كما يهدف هذا البحث إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الاسلامي من الفروع الاسلامية وحكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الاسلامي بشكل خاص.

وقد توصل الباحث إلى أن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية لم تصل إلى حيز التطبيق، إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى نجاح المصارف الاسلامية وتزايد الإقبال عليها، لذلك أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجهد من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي.

الدراسة الثالثة:

- سعيد بن سعد المرطان، بعنوان "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي: النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية"، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003.

قم الباحث في هذه الدراسة بتصنيف المؤسسات المطبقة للصيرفة الاسلامية إلى مصارف تبيع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية جديدة، ومصارف شقت طريقها إلى التحول دفعة واحدة، ومن ثم قام الباحث أيضا بإجراء دراسة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية أو أنشئت فروعا إسلامية، حيث استعرض الباحث في البداية آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ والفروع الاسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها.

- منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث واختبار الفرضيات المبسطة لها، ثم الاعتماد على المنهج الفرضي الاستنباطي، لأننا بصدد اختبار وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات كما أننا بصدد الانتقال من العام إلى الخاص وبهذا يكون المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا.

- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء إنجاز هذه الدراسة، ما يتعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة.

- هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة، ومن أجل معالجة اشكالية البحث ثم تقسيم البحث ثلاث فصول، مقدمة خاتمة، وفقا لما يلي:

الفصل الأول تناول ماهية نوافذ التمويل الإسلامي وحكم التعامل بها، حيث يتمحور حول مبحثين الأول يتضمن حقيقة نوافذ التمويل الإسلامي وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم ونشأة وأهداف التمويل الإسلامي وموضعيتها وكذلك خصائصها.

أما الفصل الثاني يتناول المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والبنوك الاسلامية حيث يتضمن مبحثين: الأول يتناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وكذا أسس عملها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى البنوك الإسلامية وكذا أسس عملها.

الفصل الثالث يتمحور حول دراسة تجارب دولية رائدة لفتح نوافذ وفروع للمعاملات الاسلامية تتضمن مبحثين: في المبحث الأول تم عرض تجربة الامارات والتجربة الماليزية، أما المبحث الثاني فتم عرض التجربة البريطانية وكذا عرض التجربة النيجيرية.

الفصل الأول

ماهية النوافذ الإسلامية

تمهيد:

فرضت المصارف الاسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل الخاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية، مستبعدة التعامل بالفوائد فارضة قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتكمن قوة الصيرفة الاسلامية في استقرارها أوقات الأزمات المالية وعدم تأثرها بها رغم أن تلك الأزمات مست كل الأنظمة الاقتصادية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا.

كما تشهد الصيرفة الاسلامية في الآونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حتى في الدول الغربية، ومن بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية اسلامية في النوافذ الاسلامية المتواجدة على مستوى البنوك، هذه النوافذ هي محل دراستنا في هذا الفصل من ناحية ماهيتها، حقيقتها، أسباب نشأتها والجانب الشرعي لها، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: حقيقة النوافذ الاسلامية.
- المبحث الثاني: مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.

المبحث الأول: حقيقة نوافذ التمويل الاسلامي

تطرقنا في هذا المبحث إلى كل الجوانب الخاصة بالنوافذ الاسلامية من ناحية مفهومها، نشأتها، أسباب النشأة وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم نوافذ التمويل الاسلامي.

أولا: تعريف نوافذ التمويل الإسلامي

لقد تعددت التسميات المختلفة حول مفهوم النوافذ الاسلامية أو الفروع الاسلامية أو الشبابيك، ليعرفها البعض على أنها تلك الفروع التي تنتمي للمصارف الربوية، وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

كما يقصد بالنوافذ الاسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الاسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.

كما يعرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الاسلامية، ويطلق على النوافذ الاسلامية بظاهرة النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية اسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.

كما عرف مجلس الخدمات الاسلامية عمليات النوافذ الاسلامية كجزء من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية والتي تكون فرعاً لتلك المؤسسة أو وحدة متخصصة تابعة لها، توفر كل من خدمات إدارة الصناديق أو حسابات الاستثمار والتمويل والاستثمار المتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، ومن حيث المبدأ تكون النوافذ مستقلة بذاتها من حيث الوساطة متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية. إذ يتم استثمار أموال الصناديق من موجودات متفقة مع الشريعة الاسلامية.[1]

[1]– رمضاني لعلاود، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، العدد 2، المجلد (1)، 2017، ص ص 152–153.

ومن التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الاسلامية بأنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقلة في نشاطها عن نشاطات البنك الأم، تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة.[1]

ثانيا: الفرق بين النوافذ والفروع الاسلامية

تجدر الإشارة إلى أن معظم الكتاب لم يتكلموا في مؤلفاتهم بمصطلح النوافذ الإسلامية، بل أوردوا مصطلح الفروع الإسلامية، وما يميز الفرع بشكل عام أكبر من حيث الحجم، الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك.

ويجدر بنا الذكر أن هنالك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي خاصة في العناصر في والخصائص المشتركة.

ومن أهم أوجه الاختلاف نذكر:

أ – الفرع الإسلامي يبدو أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه، إذ لا يخضع الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للبنك الأم بصورة مباشرة.

ب – إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر من الهيكلية، والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في البنك التقليدي، بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك، ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية اسلامية. إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات البنك الأم،

[1]– أحمد خلف، حسين الدخيل، النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العر اقية، دراسة اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد 3، ص ص 53–54.

فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي التي فتحت.[1]

ج – الفرع الاسلامي هو مرحلة متقدمة في طريق تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي وكذا آلية النوافذ الإسلامية مرحلة أولية في طريق التحول، فكل من النرع والنافذة وسائل وطرق للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

د – يشكك البعض في مشروعية النوافذ الإسلامية نظرا لعدم استقلاليتها واختلاط أموالها بأموال البنك الأم، على عكس الفروع التي تمتاز باستقلال نسبي يجعلها أكثر شرعية.[2]

هـ – من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح الفروع وهناك من يستعمل مصطلح النوافذ، والفرق بينهما ليس جوهريا.

«فالفرع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها، ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل مستقل حتى تكون إسلامية.[3]

ويتشابه كل من فرع المصرف الإسلامي والنافذة الإسلامية، في كونهما يقدمان نوعا خاصا من التعاملات الاسلامية.

المطلب الثاني: نشأة نوافذ التمويل الاسلامي وأسباب نشأتها

أولا: نشأة النوافذ الاسلامية

إن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة انشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي

[1]– أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص ص 69– 70.

[2]– أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص 70.

[3]– صالح مفتاح وآخرون، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري (مقال)، ص 151.

تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولة بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندما قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف الربوية التي اتجهت إلى انشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام مصرف مصر في عام 1980 م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف الربوية هناك إلى انشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/80م إلى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من المصارف الربوية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها، كما اتخذت بعض المصارف قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الاسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع اسلامي وكان ذلك في عام 1990م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

ومع التوسع في انشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً اسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة.

هذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالمصرف السعودي البريطاني والمصرف السعودي الهولندي، ومصرف الرياض وغير ذلك.

ثانيا: أسباب نشأة الفروع الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف الربوية لانشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- رغبة المصارف الربوية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
2- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية.
3- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية.
4- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية.
5- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد.
6- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.
7- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض

المصارف الربوية يحركها في انشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

8- بالنسبة للمصارف الربوية في الدول الغربية، فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغيتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء انشاء تلك المصارف لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.[1]

المطلب الثالث: أهداف نوافذ التمويل الاسلامي وموضوعيتها

أولا: أهداف نوافذ التمويل الاسلامي

تتعدد وتتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، وتختلف من دولة لأخرى ومن مصرف لآخر من أهداف دينية واجتماعية واقتصادية نذكر منها ما يلي:

أ- **الهدف الديني:** بالنظر لكون غالبية المسلمين وعزوف أكثرهم عن التعامل مع المصارف التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية، والرغبة في فسح المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بمدخراتهم إلى النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال وتدعو إلى استثمارها.

ب- **الهدف الاقتصادي:** تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة للاجتذاب، خصوصا إذا عرف معدل الإدخار لدى الأفراد ارتفاعا، ورغبتهم معدلات الإدخار في الاستفادة من هذه الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد بلدانهم، وعدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى البلدان التي تحظى فرص الاستثمار، حيث تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة

[1]- فهد الشريف، الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي، 2009 ص ص 9-12.

الإسلامية، لأن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من الفرص الربحية لدى المصارف الحكومية التقليدية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للمصرف التقليدي، ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة.

ج- **الصدق الاجتماعي:** إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الانتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلا من أن تكون هذه الأموال المعطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق مع الشريعة الاسلامية، مما يساهم في تعزيز عناصر الانتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة، مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، مما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الانتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على البطالة.

د- **هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة:** يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤيد بفتح نوافذ اسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هذه النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية وسهولة سيطرة المصرف أو فرعه على النوافذ المفتوحة، فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ الإسلامية قياسا باجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد، ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ سبيلا للتدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل، إذ أن من الصعوبة بإمكان أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف اسلامية، فهنا كالعديد من الصعوبات والمعوقات التي تكشف عملية التحول المباشرة. أما إذ

أصبح التحول بشكل تدريجي وبطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا للمصارف التقليدية ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير.[1]

ويمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين فيما يأتي:

- العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.
- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.
- توسيع قاعدة المشاركة والاقتصاد.
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق ايجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفرائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفرائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في الاقتصادية والاجتماعية.[2]

---

[1]- رمضاني لعلاود، البرود أم الخير، مرجع سابق، ص ص 155- 156.

[2]- نجيب سمير خريس، النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، العدد الثاني، المجلد الرابع عشر، عمان، 2014، ص 149.

وتتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية ومن هذه الأهداف ما يلي:

1. نجاح المصارف الاسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التي دخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد.
2. محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين.
3. اختبار تجربة المصارف الاسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية.
4. اتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الاسلامي.

ثانيا: مدى موضوعية هذه الأهداف:

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الاسلامية من المنظور الاقتصادي البحت بغض النظر عن البعد العقائدي والاختلاف الديني.[1]

ومن ثم فلا تستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الاسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك.

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الاسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها ويبدؤون بالخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الاسلامية خطوة نحو التحول.

[1] نجيب سمير خريس: مرجع سابق، ص 150.

إنه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوضوا تجربة الصيرفة الاسلامية بتوجه صادق، وقناعة أكيدة يفرض عليهم ذلك لأنهم ابتداء مسلمون معتزون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج للصيرفة الربوية غربية عن دينهم. فلما أثبت تجارب إخوانهم للصيرفة الاسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها قبل الأجانب.

* إن الاسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية، فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفاسد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطيبة في الدنيا والسعادة في الآخرة.

ومن ثم فإن تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الاسلامية عبر فروع اسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحول الكامل فإنه يمكننا أن نؤكد بالتالي:

- أن الفروع الاسلامية = نواة لبنك إسلامي.
- أن الفروع الاسلامية = بنك اسلامي مصغر.[1]

المطلب الرابع: خصائص نوافذ التمويل الاسلامي

تتميز الفروع الاسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. طبيعة عمل الفروع الاسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعي فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على القائدة الربوية.
2. تخضع العديد من الفروع الاسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

[1]– لطف محمد السرحي، الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، ص ص 3– 4.

3. تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع الاسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.
4. حسابات الاستثمار في الفروع الاسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الاسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.
5. عند حاجة الفرع الاسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.[1]
6. أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي الاسلامي شيئا من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية، من خلال وحدة متخصصة.
7. لا تتمتع الوحدة بالاستقلالية المالية والادارية اللازمة، بل تتبع في ذلك إدارة المصرف التقليدي.
8. الدافع الرئيسي في هذا الأسلوب هو تجاري بحت وهو الرغبة في تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال الاسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
9. سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ بالنسبة للسيطرة على فرع أو مصرف مستقل.[2]

[1]– فهد الشريف، مرجع سابق، ص 14.

[2]– فلاق علي وسالمي رشيد، النوافذ الاسلامية والفروع الاسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة بعض التجارب العربية والغربية)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (2)، المجلد (4)، 2018، ص ص167– 168.

المبحث الثاني: مسائل متعلقة بالنوافذ الاسلامية وحكم التعامل بها.

المطلب الأول: تحديات نوافذ التمويل الاسلامي

تواجه البنوك والمؤسسات المالية التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الاسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية، تتمثل أهم هذه المعوقات والعقبات في الآتي:

1) **معوقات إدارية:** وتتمثل في عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الاسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الجديد.
2) **معوقات تتعلق بالكوادر البشرية المؤهلة:** ويعتبر هذا من المعوقات الأساسية، حيث غالبا ما تتم عملية التحويل مع وجود واستمرار نفس الكوادر البشرية دون إعطاءهم الدورات التدريبية الضرورية الكافية وكيفية التعامل معها مع صيغ استثمار المالية الاسلامية والوحدات التخصصية مثل الخزينة والاشمار والتمويل.
3) **معوقات ترتبط بالنظم المحاسبية:** ويأتي هذا لعدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس محاسبية تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الاسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الاسلامي من نظم واجراءات فنية وتشريعية، الأمر الذي ينعكس سلبا على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء، إضافة لصعوبة الفصل التام لرأس المال وإدارة الاستثمار والخزينة العامة، مما يؤدي إلى خلق ازدواجية في التعامل المحاسبي.[1]
4) **معوقات بشأن تطوير المنتجات المصرفية:** على الرغم من أن صناعة المالية الاسلامية قد شهدت تطورا نوعيا فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية المتوافقة مع

[1] ضرار الماحي ومحمد عوض الكريم الحسين، الفروع والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمبررات والتحديات، مجلة الجزيرة، تفكر، العدد (1)، مجلد (10)، 2009، ص ص 8– 9.

أحكام الشريعة الاسلامية، إلا أن منتجات هذه الصناعة كما ونوعا لا تزال في بداية الطريق، ولم تصل المصرفية الاسلامية إلى مرحلة الابداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات جديدة مقاربة بمنتجات المالية المصرفية التقليدية.

5) **تحدي الرقابة الشرعية والنظم الرقابية المناسبة:** وذلك نسبة لضعف العلاقة بين المصارف الاسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الاسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية، كما لا توفر لها الأدوات المقبولة اسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية، هذا بالإضافة إلى صعوبة عمل هيئة الرقابة الشرعية لمراقبة عمل وأداء مثل هذه الفروع أو النوافذ الاسلامية.[1]

المطلب الثاني: عوامل نجاح نوافذ التمويل الإسلامي:

من أجل تقييم أداء النوافذ الاسلامية للمصارف التجارية التقليدية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الاسلامي لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الاسلامي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية في إنشاء هذه النوافذ خلال هذه المرحلة.

إن نجاح العمل المصرفي الاسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي ورئيسي وهو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية إضافة للمبادئ الرئيسية التالية:

1- التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أوغير مصرفي، تجاري أوخيري يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند

[1]- ضرار الماحي ومحمد عوض الكريم الحسين، مرجع سابق، ص 10.

ممارسة العمل المصرفي الاسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.[1]

معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع اسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من أكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي والعالمي ــ مثل سيتي بنك الاسلامي فرع البحرين ــ فبالإضافة إلى إجراء اللازم من البحوث المكتبية والاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة قامت الكثير من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاستطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الاسلامية – تلك الدراسات التي أثبتت بأن أسواق العمل المصرفي الاسلام كبيرة ومتنامية (يقدر معدل النمو السنوي ب 15%).

ولعلنا نشير في هذا الخصوص إلى التجربة المشهورة لأحد أكبر المصارف العربية وهو البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث لم تقتصر النية (في الأصل) على إدخال الصيرفة الإسلامية في البنك على الرعية وإنما دعمتها أيضا الدراسات والأبحاث والاستشارات، وخاصة أن الرغبة لم تكن تتوقف عند مجرد افتتاح نوافذ إسلامية وإنما كانت النية منعقدة على أسلمة مجمل البنك طبقا لخطة تدريجية ولذلك قام البنك بإنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1993م أسند إليها مهمة تحقيق هذا الهدف للبنك، ومنذ إنشاء هذه الإدارة التي شرف عليها الكاتب (د.سعيد مرطان) بإدارتها والإشراف على أعمالها منذ نشأتها حتى عام 2000م. كان التخطيط العلمي هو أسلوب العمل فيها مدعوما بالعديد من الأبحاث والدراسات الميدانية التي أجريت لدراسة السوق وتحديد الشرائح المكونة له واحتياجات كل شريحة منها،

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي "النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، مكة، المملكة العربية السعودية، (د.س)، ص19.

وحجم وتوعية المنافسين والمحتملين في السوق. وهي الدراسات التي على أساسها تم وضع خطة استراتيجية للعمل يقتدي بها العاملون في الإدارة وفروعها وتتوحد من خلالها جهودهم لتحقيق النجاح المطلوب، أو هو الأمر الذي تحقق بالفعل حيث أظهرت النتائج المالية للإدارة تقدما ونموا عاما بعد عام في ظل التزام تام بتطبيق الشريعة في كل المعاملات وذلك رغم توقع البعض بغير ذلك نظرا لطبيعة العمل ضمن بنك تقليدي في الأساس.

2- الالتزام الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الاسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريه، وتشير المعلومات إلى حقيقة تفيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح النوافذ الاسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها صيغ تمويلية إسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

وبالإشارة إلى تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي وهي التجربة التي تشير لكل عنصر من عناصر النجاح المطلوب توفرها لإنجاح عملية افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية باعتبارها مثلا يمكن الاحتذاء به في هذا المضمار، بل وفي إمكانية الاستفادة منها في مجال أسلمة بنك قائم بتحويله كاملا من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي طبقا لخطة موضوعة تنتهج التدرج في التطبيق دون التضحية بالالتزام الشرعي.[1]

[1] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص 21.

ففي هذه التجوية كان أهم ما يشغل تفكير القائمين على إدارة الخدمات الاسلامية منذ البداية هو ضرورة إقناع العاملين في البنك من الإدارة والموظفين، والمتعاملين معه من العملاء والجمهور بأن العمل في الإدارة وفروعها وسياساتها وأموالها كلها تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها بكل دقة ووضوح، ولقد تحقق ذلك للإدارة من خلال عدد من الإجراءات نوردها فيما يلي:

- الاستقلالية التامة سواء المالية أو المحاسبية للإدارة.
- العمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية في كل أنشطة الإدارة ومنتجاتها وسياستها وبرامج تدريب موظفيها.
- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر في ما يعني لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ.
- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.

هذه الأمور جميعا كان لها مردودها الإيجابي والسريع في خلق الصورة الانطباعية الصحية عن العمل المصرفي الإسلامي الذي تم تقديمه من خلال النوافذ الاسلامية لهذا البنك التقليدي.

3- الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب –جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة– يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الاسلامي ليس استثناء من ذلك، فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال نقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الاسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى.[1]

[1] لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص 23.

4- تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الاسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي ومنتجاته... وتحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما هو يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافد وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية، وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج.[1]

5- المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها:

على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقر بنفس الشيء في حالة تقديم العمل المصرفي الاسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضا ضمن مصرف نشأ في الأساس تقليديا، حيث أظهرت التجربة أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل، نذكرهما فيما يلي:

* مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقيه الاسلامي والتقليدي نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي قطاع المصرف التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالإرتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي كان يؤدي إلى الشعور أحيانا بعدم وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع في بوتقة واحدة.

وعلى الجانب الآخر لم يكن العاملون في قطاع الصيرفة الإسلامية متحررون تماما من القلق الذي كان يساورهم بحكم كونهم الأقل عددا من حيث الأفراد والأقل حجما من حيث نسبة مساهمتهم في مجمل أعمال البنك.

[1] لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص 24.

* أما المشكلة الأخرى فكانت تسويقية، أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسؤولي التسويق في النوافذ الاسلامية والتقليدية الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء مع اختلاف الرسالة التسويقية من ناحية، ومع ربط تقييم أداء النوافذ بمدى النجاح في استقطاب العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة.

ومما لا شك فيه أن هذه الصعوبات كانت من بين الأمور الشائكة في بداية الأمر، غير أنه من أجل تقليص فرص حدوث مثل هذه المشاكل قامت الإدارة المعنية في البنك بالكثير من الخطوات والمبادرات لتحقيق هذا الصدق، نذكر منها:

أ) بالنسبة للموظفين:

- بذل الكثير من الجهد للالتقاء والتحاور مع كل المسؤولين في البنك من أجل بناء جسور الثقة معهم.
- وضع الأسس والمعايير التي يتم على أساسها إعطاء الأولوية للتوظف في إدارة الخدمات المصرفية الاسلامية للراغبين في ذلك من إدارات البنك الأخرى
- وضع الخطط اللازمة لتدريب كل منسوبي البنك على أسس العمل المصرفي الإسلامي.

بالنسبة للأمور التسويقية:

- تحديد المناطق الجغرافية التي يتم خدمتها بواسطة كل فرع تحديدا واضحا والالتزام به من الجميع.
- خلق فرص للتكامل بين الفروع في خدمة العملاء بدلا من التنافس عليهم مع وضع ميكانيكية محددة للتعامل مع هذا الاحتمال في حالة وقوعه.
- الاختيار المناسب للفروع التي يتم تحويلها أو لمواقع الفروع التي يتم إنشاءها بحيث تحقق التوازن بين التغطية السوقية المناسبة مع تقليص احتمالات نشوء المشاكل التسويقية والإدارية مع فروع أخرى للبنك.[1]

[1] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص ص 18–19.

المطلب الثالث : حكم التعامل بنوافذ التمويل الاسلامي.

أولا: أدلة المجيزين ومناقشتها:

أجاز بعض الباحثين التعامل مع النوافذ، وساقوا كثيرا من الحجج العقلية، ومن أهم هذه الحجج:

1- النوافذ الاسلامية تعد من وسائل محاربة الربا، وأن رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة، وأن نجاح هذه النوافذ قد يغري البنوك التقليدية للتحول الكامل إلى العمل المصرفي الاسلامي وهي خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الاسلامي، إلى أن يحين الوقت المناسب لتحول البنك بالكامل إلى بنك إسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج في تطبيق بعض الأحكام الشرعية، كالتدرج في تحريم الخمر والربا.

2- النوافذ الاسلامية تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة لدى البنوك التقليدية منذ مئات السنين، بما يدعم العمل المصرفي الاسلامي ويطوره، ويزيد من فاعليته، وهي تمثل اعترافا منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الاسلامي، وبواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الاسلامي وإن الفكرة تتجاوز مجرد رفع الشعارات أو دغدغة المشاعر.

3- وجود فروع وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين (الاسلامي والتقليدي) بدلا من المواجهة بينهما، وهذا التعايش بين النظامين يجسد نظرة الاسلام إلى العلاقة مع الآخر فكرا ونظاما، وضرورة احترام الآخر.[1]

4- ما في النفوس لا يعلم به إلا الله، وحكمنا على الظاهر والله يتولى السرائر، ولا يجوز لنا أن نظن بالمسلمين إلا خيرا، بل كل من نطق بالخير نظن أنه صادق إلى أن يثبت كذبه، تطبيقا للمنهج النبوي الكريم في ذلك.

[1] فهد الشريف، مرجع سابق، ص 22.

5- "النبي صلى الله عليه وسلم" تعامل مع اليهود مع كونهم يأكلون الربا بنص القرآن فإذا جاز التعامل المشروع مع المرابي الكافر، فالمرابي المسلم أولى بذلك.

- مناقشة حجج المجيزين:

بالنسبة إلى الحجج هي آراء واستنتاجات لا ترقى إلى أن تكون دليلا شرعيا على إباحة النوافذ أو منعها خلا الحجة الأخيرة، فالنوافذ (بوجود مصارق إسلامية) لم ولن تكون وسيلة من وسائل محاربة الربا، فهي لا تحل محل مؤسسة ربوية، بل محل مؤسسة إسلامية، وتدعم بشكل مباشر أو غير مباشر المؤسسات الربوية، وهي في حقيقة الأمر تطيل من عمر الربا، ونجاحها سيغري بإنشاء نوافذ أخرى، لا للتحول إلى مصرف إسلامى كامل، فلا يوجد مبرر للبنك الربوي في أن يترك سوقا –سوق الصيرفة الربوية– يحقق له أرباحا، ما دامت القدرة ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلا آخر إلا التوبة، فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله تبارك وتعالى.[1]

* قوله تعالى:« أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ».[2] فعلى المسلم أن يأخذ الدين جملة واحدة، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم أن يعترف بحرمة الربا ثم يتعامل به، وهذا ينطبق على المصاريف الربوية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب (وهو النوافذ الإسلامية) وتتركه في جانب آخر (وهو النوافذ الربوية)، وقد بين الله تعالى عقوبة الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، وإن فعل هذه البنوك في النوافذ تنطبق عليه هذه الآية تماما، والمرابون أصحاب البنوك لا تهمهم هذه المسألة، فهم أصلاً محاربون لله ورسوله، لذلك جاء هذا التوجيه للمسلمين أن لا يقبلوا منهم هذا التوجه، وألا يبيحوا التعامل مع نوافذهم.

[1] فهد الشريف، مرجع سابق، ص 23.

[2] سورة البقرة، الآية 85.

* الفرع الاسلامي هو في حقيقة الأمر تابع للمصرف الربوي والقاعدة الفقهية تقول: «التابع تابع» وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل.

* التعامل مع النوافذ الاسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ يتعذر الفصل بين أموال النوافذ الاسلامية وأموال المصرف الأم في معظم الأحيان ، وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى الفرع الاسلامي يحول إلى المصرف الأم الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج فرعه الإسلامي إليه وفي ذلك إعانة له على الربا.

* النوافذ الاسلامية ما هي إلا أداة تسعى المصارف الربوية عن طريقها إلى كسب فرص السوق وليس بدافع إيمانى، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت النوافذ الاسلامية نجاحها.

* ازدواجية النظام في المصارف الربوية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحا في التصور ولا اعتبارا للموقف الشرعي من قضية الربا.[1] على أن يحصل الربح في السوقين معا –الإسلامي والربوي– بل هنالك تخوف حقيقي على المصارف الاسلامية من هذه النوافذ، وقد يؤدي إلى اختلاط الأموال بين الأصل والفرع.

أما اكتساب الأساليب المتقدمة للعمل المصرفي أو اعتراف البنوك الربوية بجدوى الصيرفة الاسلامية، ليس مبررا لإجازة هذه النوافذ، فيمكن اكتساب هذه الخبرات دون وجود النوافذ وإذا كان هذا اعتراف بجدوى الصيرفة الاسلامية، فلتتحول إلى العمل المصرفي الكامل.

أما التعايش فهي مسألة عجيبة، فقد قامت الصيرفة الاسلامية للقضاء على الربا ومؤسساته وليس لتتعايش معها، وليس مقصود التعايش إباحة أموال المسلمين للمرابين، والعلاقة مع الآخر مبنية على أساس احترام الأحكام الشرعية لا مخالفتها.

[1] فهد الشريف، مرجع سابق، ص 23.

أما النوايا، فأصحاب النوافذ نواياهم واضحة مبينة فهم لا يريدون أن يتخلوا عن الربا، بل يعلنون أنهم ليسوا بصدد التحول، وإنهم باقون على أكلهم الربا، ولا يضير إن كان هدفهم الربح، ولكن الضير أن يربحوا بطريقة مشروعة فيتحول البنك كاملا إلى بنك إسلامي.

أما أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتعامل مع اليهود وهم أهل الربا، فهذا قياس فاسد لأنه لا يجوز قياس المسلم على غير المسلم، كما أن القرآن الكريم لما أخبرنا عن اليهود بأنهم يأكلون الربا هذا وصف عام لهم ولأخلاقهم، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن اليهود الذين تعامل معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتعاملون بالربا في الدولة المسلمة، فلا يجوز للحاكم المسلم أن يسمح لليهود ممارسة الربا في دار الاسلام، فإن الحرب التي شنها الاسلام على الربا لا هوادة فيها، فإذا كانت الحرب على المرابي المسلم، فعي من باب أولى أشد على المرابي غير المسلم.

ثانيا: أدلة المانعين ومناقشتها.

وأما المانعون فيرى كثير منهم، فقهاء واقتصاديون، هذه النوافد ما هي إلا خداع واحتيال وركوب لموجة الصيرفة الاسلامية، وانتهازا للربح الذي سببه النمو الهائل في الصيرفة الإسلامية وإن هذا التوجه سيكون له آثار سلبية على تجربة الصيرفة الاسلامية، ويمكن إجمال حججهم بعدم جواز التعامل مع النوافذ بما يأتي:[1]

قوله تعالى:« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ».[2]

[1] نجيب سمير خريس، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الربوية من منظور اقتصادي اسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، العدد الثاني، المجلد الرابع عشر، عمان، 2014، ص ص151– 152.

[2] سورة البقرة، الآية 278–479.

- مناقشة حجج المانعين:

أغلب هذه الحجج آراء واستنتاجات لا ترقى إلى مستوى الدليل لتحريم النوافذ الاسلامية ويمكن مناقشة هذه الحجج كما يأتي:

- أما أن المسلم يجب أن يأخذ بالكتاب كاملا، وليس له إلا أن يدع الربا هو صحيح، ولكن ماذ لو كان المرابي غير مسلم؟ فالرسول صلى الله عليه وسلم عامل اليهود وهم أهل الربا، فهل إذا كان أصحاب النوافذ غير مسلمين فهل يجوز أن نتعامل معها؟

واختلاط الأموال هو إشكالية خطيرة، حذر منها كثير من الباحثين، ولكن إذا استطاع البنك الفصل التام بين أمواله وأموال النافذة فهل هذا يبيح التعامل معها؟

كما أن عدم وجود الدافع الإيماني لإنشاء هذه النوافذ لا يقضي بتحريمها، فالأصل أنها مؤسسات تبتغي الربح بضوابط الشرع الاسلامي.

إزدواجية النظام والتشويش في أذهان العاملين والعملاء هو أمر حقيقي وواقع، ولكن هذا لا يكفي ليكون دليلا لتحريم النوافذ.

وهذه الحجج وإن كانت صحيحة إلا أنها ليست أدلة تمنع التعامل مع النوافذ، إذ سيعرض تصورا آخر لهذه المسألة.[1]

[1] نجيب سمير خريس، مرجع سابق، ص ص 152- 153.

خلاصة الفصل الأول.

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول لهذا السوق (الصيرفة الاسلامية) وذلك بفتح نوافد إسلامية على مستوى البنوك وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين.

هذه الدراسة في فصلها الأول تبين مفهوم وتعريف آلية النوافذ الإسلامية وسرد تاريخ نشأتها والأسباب التي أدت لنشأتها، كل هذا يعطي صورة أوضح حول هذه الآلية، بعد ذلك تطرقنا في هذه الدراسة إلى بيان أهداف هذه النوافذ وبيان موضوعية تلك الأهداف، ذكر الأهداف يجعل القارئ يفهم ويفقه ما دور هذه النوافذ في الصيرفة الاسلامية، ثم بيان بعض الأنشطة التي تقوم بها النافذة والخصائص التي تضبطها وتنظم سيرورتها.

المبحث الثاني من الفصل الأول خصص للتحديات والمعوقات التي تصادف وتعرقل عمل النافذة وذلك من أجل بيانها ومعرفتها، دون أن ننسى عوامل نجاحها وما ينتج عنه من آثار اقتصادية إيجابية.

أيضا المطلب الأخير من هذا المبحث تحدثنا عن حكم التعامل بآلية النوافذ الإسلامية في ضوء الإسلام من أجل إزالة اللبس خاصة في علة اختلاط أموال النافذة الاسلامية بأموال البنك التقليدي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد:

يعتبر النظام البنكي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي والمالي لكل دولة، حيث يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، ومن المؤسسات المالية المكونة للنظام البنكي تجد البنوك التجارية التي تمارس الوساطة المالية أي قبول الودائع من العملاء ومن القروض مقابل فائدة، أما البنوك الإسلامية فهي تقدم مختلف أشكال التمويل لكل بما يتماشى ومبادئ الشريعة الاسلامية.

وبناءً على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول كلمن البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، من خلال خصائصها وأهدافها وأسسها، حيث تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

البنك التجاري يعتبر نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان ومن هنا فإن البنك التجاري يعتبر وسيطا بين من يملك فوائض في الأموال ومن يحتاجونها وسنحاول أن نقدم في هذا المبحث عرضا مختصرا عن البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية:

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم التعاريف حول البنوك التجارية، أهدافها وخصائصها.

1-تعريف البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية: "البنوك التي تقوم بقبول الودائع الي تدفع عند الطلب، أو لأجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجاريةومالية"[1].

"نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي ترتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".

"مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.

[1]- سندس الريحان باهي، دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك تجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص3.

وعرفت كذلك بأنها: مؤسسات بنكية عرفت بداية بنوك الودائع تعمل فيسوق النقد وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل، وهذا الطابع هو أهم ما يميزها أو يميز نشاطها من المؤسسات البنكية والمالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل.[1]

من التعاريف السابقة، نستنتج أن البنوك التجارية في مؤسسات أعمال يتركز نشاطها الأساسي في الوساطة المالية بين ذوي الفوائض المالية وذوي الحاجة إليها، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال، وإضافة إلى ذلك تقدم خدمات بنكية حديثة.

2- أهداف البنوك التقليدية:

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق أهداف هي:

- ✓ الربحية: يسعى البنك التجاري توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.[2]
- ✓ السيولة: وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات ائتمان، ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد. لذلك فإن محاولة التوفيق والملائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من

[1]- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصاريف، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص109.

[2]- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007 ص18.

موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.[1]

✓ الأمان: نقصد بالأمان ذلك المتوفر لطرفين هما: المودعون والبنك، فبالنسبة لأمان المودعين فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن.[2]

3- خصائص البنوك التجارية:

أ- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر وحتى مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات تجارية لعملاتها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناء على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.

ب- من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع وإقراض)أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

---

[1]- محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص255.

[2]- محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 111.

ج- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط بالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير مندول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية.[1]

د- وأهم ما تختص به البنوك التجارية في قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج أو بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في الودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.[2]

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات البنوك التجارية.

البنك التجاري تختلف ميزانيته عن باقي ميزانيات نظيرتها من المؤسسات المالية، حيث يمثل جانب الخصوم مصادر أموال البنك، ويمثل جانب الأصول استخداماته، وسنحاول عرض أهم مصادر أموال البنك واستخداماته لهذه الأموال.

1- مصادر أموال البنوك التجارية:

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية:

أ- المصادر الداخلية:

تشتمل هذه المصادر على الأموال الي يتأسس بها البنك بالإضافة إلى ما يستطيع البنك توليده من خلال نشاطاته وتقسم إلى:

1- رأس المال المدفوع: أي رأس المال الذي يدفعه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك والذي يدفعوه أيضا عند التفكير بزيادة رأس المال.

[1]- ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة- بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة أم البواقي خلال فترة 2000-2014، ماستر أكاديمي في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 65.

[2]- ضيف خلاف، مرجع سبق ذكره، ص22.

ويعتبر هذا الجزء من أموال البنك ذو أهمية بالغة من أجل الحصول على ثقة الجمهور والمودعين، لأن هذا الجزء من رأس مال البنك يشكل ضمانا للمودعين، وهو ضروري لبداية عمل البنك،كما أنه يعكس قوة المركز المالي للبنك.[1]

2- الاحتياطات: وقد تكون الاحتياطي القانوني أو احتياطات فائضة هذا ويختلف الغرض الذي من أجله يتم تكوين كل من الاحتياطات القانونية والاحتياطات الإضافية فالأول يهدف إلى مواجهة مخاطر تدافع المودعين فينفس الوقت لسحب ودائعهم. أما الثانية فتهدف إلى تدعيم المركز المالي للبنك وتقويته في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو قيم الأصول المحتفظ بها وجدير بالذكر أن كل من رأس المال والاحتياطات تمثل التزام البنك تجاه أصحابه وبذلك يطلق عليهم معا حقوق المساهمين، وهي خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين.

3-الأرباح غير الموزعة (القابلة للتوزيع):والتي يبقيها البنك من أجل إعادة استثمارهاأو زيادة رأس المال البنك وتوسيعه.[2]

4- التزامات أخرى: مثل مخصص الامتلاك ومخصص ديون مشكوك فيها ... إلخ.

ب المصادر الخارجية: وتشمل الاشكال التالية:

1- سندات الدين طويلة الأجل: يصدر البنك هذا النوع من السندات ليتم شراؤها من قبل الجمهور والمؤسسات الأخرى: ويعتبرها من ضمن أمواله الخاصة.

2- الودائع: مثل ودائع جارية وودائع تحت الطلب ..... الخ.

3- قروض من البنك المركزي: وهو أحد المصادر الخارجية الهامة لتمويل البنوك التجارية، لأن البنوك التجارية تقترض من البنك المركزي، كما أن البنك التجاري يلجأ إلى إعادة الحسم للأوراق المالية في البنك المركزي.

---

[1]- ميزانية البنك التجاري، محاضرات في الاقتصاد البنكي، سنة ثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، باتنة، 2017، ص 24.

[2]- ميزانية البنك التجاري، مرجع سابق، ص12.

4- التسهيلات الائتمانية الخارجية: وهي جملة ما تحصل عليه البنوك التجارية من مراسليها في الخارج وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية، وهو يستفيد عادة من العمولة من أداء هذه الخدمة. وبالطبع يمكن أن توجد مصادر أخرى مختلفة للبنوك التجارية باختلاف أنشطتها وعملياتها...الخ.[1]

2- استخدامات أموال البنوك التجارية:

سنذكر بشيء من التفصيل أهم استخدام للأموال في البنوك التجارية والتي تركز على الجانب الاستثماري الأهم لاستخدام الأموال وهي القروض.

أ- تصنيفاتها:

يمكن تصنيف استخدامات (أموال) البنك تبعا لدرجة سيولتها إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: وهي عبارة عن مجموعة الأصول التي يمكن وصفها بأنها تامة السيولة وتتألف من:

* النقدية في خزينة البنك وتضم اوراق النقد القانونية والنقود المساعدة.
* العملات الاجنبية.
* أرصدة البنك لدى البنك المركزي.
* شيكات تحت التحصيل.[2]

المجموعة الثانية: ويطلق الاحتياطات الثانوية وهي تلي المجموعة الأولى من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها وتضم كل من:

1- أذونات الخزينة: وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لأجال قصيرة تتراوح بين ثلاثة اشهر وتطرح للتداول من خلال البنك المركزي، ويتم شرائها من قبل

[1]- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2014، ص17.

[2]- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهوان، ط1، عمان،1993، ص260.

جميع المتعاملين في سوق النقد من خلال الخصم، كما يتم تداولها أيضا باستخدام مبدأ الخصم.

2-السندات الحكومية: وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لأجال طويلة وتطرح للتداول أيضا عن طريق الاكتتاب وتعطى فوائد ثابتة طوال عمر السند، وهي تمثل مصدر مهم لتوظيف أموال البنك نظرا لما تدره من عوائد مضمونة وما تتمتع به من سيولة حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة[1].

3- الأوراق التجارية: ويقصد بها الكمبيالات والسندات الأذنية حيث يقصد بالكمبيالات، صك يتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغ من المال لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ محدد بمجرد الاطلاع.

في حين يقصد بالسد الاذن بصك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ محدد من المال في تاريخ محدد في المستقبل لإذن المستفيد و بمجرد الاطلاع.

هذا وتقبل البنوك التجارية على التعامل بالأوراق التجارية كأداة لتسوية الديون نظرا لتمتعها بدرجة عالية من السيولة.حيث يمكن تحويلها إلى نقود قبل حلول تاريخ استحقاقها.ويقبلها البنك عن طريق تنازل صاحبها للبنك التجاري فيحل محله في الدائنية (خصم الورقة التجارية)، فيدفع البنك قيمتها قبل تاريخ استحقاقها (يدفع القيمة الحالية لها، وعادة تكون أقل من القيمة الاسمية للأوراق التجارية).

يمكن للبنك التجاري إعادة خصم هذه الأوراق التجارية مرة أخرى لدى البنك المركزي يحولها إلى نقد سائل.[2]

المجموعة الثالثة: وتضم كل من الأصول الأقل سيولة وأعلى مخاطر وهي:

---

[1]-عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص244.

[2]- نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الامارات، الامارات، 2017، ص7.

1- محفظةالأوراق المالية (الاستخبارات المالية):

يقوم البنك التجاري باستثمار جزء من موارده في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق الأرباح وتعد الأوراق المالية أقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة، إذ يصعب تحويلها إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة فضلا عن أنها عرضة للتقلبات لكبيرة في سعرها، وبالتالي تنطوي على مخاطر كبيرة.

2-القروض والسلفيات:

- تعد القروض والسلفيات أهم بنود ميزانية البنك التجاري وتعكس نشاطه الأساسي وهي مصدر الأرباح الرئيسي للبنك.

وهي أقل سيولة من بقية الأرصدة والأصول الأخرى لأن البنك لا يستطيع تحويلها إلى نقود قبل حلول تاريخ استحقاقها.

كما أنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر تتمثل في عدم قدرة المدين على رد القرض وأقساطا لفوائد جزئيا أو كليا ولهذا السبب يحصل البنك على أعلى عائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.[1]

المطلب الثالث : أسس العمل البنكي التجاري.

تقوم البنوك التقليدية على مجموعة من الأسس التي تحكم أنشطتها وتحدد طبيعة عملها، وهذه الأسس هي:

1- سلعية النقود:

يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تقوم المصارف التقليدية بالتعامل بالنقود ذاته بيعا وشراء وذلك من خلال إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفضة ومن

[1]- نيفين حسن، مرجع سابق، ص8.

ثم تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.[1]

2- سعر الفائدة:

يرى الاقتصاديون الوضعيون أن سعر الفائدة يعتبر عصب النظام الاقتصادي والمصرفي المعاصر وأنه الأداة الأساسية لإدارة النظام التقليدي والعامل المؤثر في المدخرات ومعياركفاءة المشروعات.

حيث تعرف الفائدة المصرفية على أنها العائد الذي تحصل عليه المصارف عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات، وهو أيضا ما يحصل عليه المودعون والمدخرون مقابل مدخراتهم، وبالتالي فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة بالنسبة للمصرف عندما يدفع الفوائد على الودائع المصرفية، وتعتبر إيرادا عندما يحصل عليه من القروض التي تمنحها. وبهذا يتمثل العائد الرئيسي للمصارف التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

3- تجميع الودائع والمدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنة والمديونية:

إن جوهر عمل المصارف التقليدية يكمن في قيامها بتلقي الودائع بمختلف أنواعها والتي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، ومن ثم تقوم باستخدام هذه الودائع لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة.

وتعتبر وظيفة منح الائتمان أهم وأخطر وظائف المصارف التقليدية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها القروض ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة

[1]- العطيات يزن خلق سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الاردن". دليل الباحثين الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الاردن، عمان، 2016، ص30.

المصارف التقليدية برسم سياسة ائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب[1].

4- التنويع المالي:

تحصل المصارف التقليدية على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقرضين.

وقد وصل تنويع النشاط المالي أقصاه في ظل العولمة عندما أضافت المصارف إلى أنشطتها المشتقات المالية والمستقبليات وكذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية. وتهدف المصارف التقليدية من وراء القيام بعملية التنويع تحقيق عدة مزايا منها: التحكم والسيطرة على المخاطر وكذلك تحسين معدلات الإقراض والاقتراض وذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر.[2]

[1]- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه فرع العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص7.

[2]- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: احكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، عمان، 2008، ص49.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك إسلامية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

1- مفهوم المصارف الإسلامية:

لقد تعددت آراء الباحثين حول مفهوم المصرف الإسلامي:

فمنهم من عرف المصرف الإسلامي على أنه: كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد أخذا أو عطاء، واجتناب أي عمل مخالف للشريعة الإسلامية.[1]

وعرفها آخرون على أنها: "عبارة عن مؤسسات مالية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لأعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء.[2]

كما عرفت أيضا بأنها "عبارة عن مؤسسة تهدف إلى توفير الخدمات المصرفية بالاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية ضمن النظام المالي الإسلامي الذي يهدف بدوره إلى تحقيق أكبر منفعة للمجتمع، من خلال التركيز على من تحقيق العدالة والتنمية، بدلا من التركيز فقط على تعظيم العائد على رأس المال".

وبالتالي تعرف المصارف الإسلامية على أنها: مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية وذلك وفق صيغ خاصة بها وبما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا وذلك بهدف تحقيق الربح بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1]- رابح خوني: صيغ التمويل بالمشاركة كمكمل وبديل للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص28.

[2]- مريم سعد رستم: مرجع سابق، ص2.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات نقدية، تهدف لتجميع الأموال وتوظيفها في مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء محققة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي.

2- أهداف البنوك الإسلامية :

إن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا، وهي اتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين وعلى تحقيق ما دعا إليه الإسلام، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه (عن طريق إنشاء فروع أخرى). كما يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا على المحافظة على البيئة.

- تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال، وبالإضافة إلى الأهداف التي مضت هناك أهداف أخرى.

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

- توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.

- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنح الاستغلال.[1]

[1]- قادري محمد الطاهر، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة في ملتقى الدولي بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المنعقد يوم 20 ماي 2011، ص9.

3- خصائص البنوك الإسلامية:

ترتكز خصائص البنوك الإسلامية على قاعدة أصولية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأعمالها تتفرع خصائصهاإلى:

- ✓ إلتزام البنوك الإسلامية بعدم التعامل بالربا أو الفوائد، ووجوب تقيدها في كل معاملاتها بقاعدة الحلال أو الحرام.
- ✓ ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود، في لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب لأجله.
- ✓ خضوع المعاملات البنكية الإسلامية للرقابة الشرعية وذلك للتأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.
- ✓ تعطي البنوك الإسلامية الأولوية فيما تقوم به من عمليات الأنشطة والمشروعات النافعة التي يكون من ضمنها تحقيق مصالح المجتمع المسلم، فهي وإن كانت تسعى إلى تحقيق الربح إلا أنها لا تغفل الأبعاد التنموية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي وما يحقق لها وللمتعاملين معها بالنفع والفائدة.[1]

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية.

تعمل البنوك الإسلامية على تقديم خدماتها من خلال جمع الموارد ومن ثم استخدامها في مسالكها الشرعية.

1- مصادرأموال البنوك الإسلامية.

تنقسم إلى قسمين، مصادر داخلية وأخرى خارجية:

[1]- جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص45.

1-1- مصادر داخلية:

✓ رأس المال المدفوع: يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة. وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

✓ الاحتياطات: وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني، الاختياري، النظامي ....إلخ، وتعد الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظرا لحادثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فمازالت الاحتياطات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.[1]

✓ الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية الي تخص المساهمين.[2]

✓ المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض

[1]- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية واستخداماتها، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، تخصص الاعمال المصرفية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، 2017، ص2.

[2]- عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة متقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص ص12- 13.

الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك ... إلخ، حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر التي توجه إليها هذه المخصصات.[1]

1-2- المصادر الخارجية:

وهي مختلف الودائع التي يضعها العملاء في البنك، حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، ونذكر منها:

- ✓ الودائع الجارية: وهي عبارة عن ودائع تحت الطلب، يقوم أصحابها بإيداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة، وسهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة أخرى، حيث تتميز بسهولة سحب جزء منها أوكلها في أي وقت يرغب فيه أصحابها وليس لها حد أدنى أو أقصى.
- ✓ الودائع الاستثمارية: تتمثل في الأموال التي يعود بها العميل للبنك من أجل استثمارها وتوطينها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة.[2]
- ✓ الودائع الادخارية: عبارة عن حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجيل فيه كل عمليات السحب والإيداع.
- ✓ الصكوك الإسلامية: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.[3]

---

[1]- محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المحاضر في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير فرع العلوم المالية والمصرفية بجامعة حلب، سوريا،2010، ص7.

[2]- فادي الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص100.

[3]- عبدو عيشوش، مرجع سابق، ص27.

2- استخدامات البنوك الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

2-1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

✓ التحويل بالمضاربة: تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال، ويسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، ولا يتدخل البنك في تفاصيل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.[1]

✓ التمويل بالمشاركة، هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهم متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحق لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأسمال.[2]

2-2- صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:

✓ التمويل بالمرابحة: وتتمثل بعملية المرابحة للأمر بشراء والمرابحة بالتوكيل حيث تتسم الأولى بإجراء العملية المصرفية على أساس قيام البنك بشراء سلعة معينة حسب المواصفات التي يطلبها العميل ومن ثم إعادة بيعها له مرابحة أي بثمنها الأصلي مضاف إليها التكلفة المحتجزة شرعا وهامش ربح معين يتم الاتفاق عليه مسبقا، بينما تقوم عملية المرابحة بالتوكيل على أساس تحديد المتعامل بهذا النوع لسلعة معينة بحسب المواصفات

[1]- محيالدين يعقوب ابو الهول، تقيم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، الاردن، 2012، ص95.

[2]- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر،ط1،عمان،2008، ص171.

وسعر معين يقوم من خلالها بتوكيل البنك (مقابل أجل معين) للقيام بعملية شراء هذه السلعة.[1]

✓ التمويل بالتأجير: تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر متفق عليه، وتسمى العملية إجارة، ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر.[2]

✓ التمويل بالسلم: السلم في تعريف الفقهاء هو بيع أجل يعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن، وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي.[3]

✓ التمويل بالقرض الحسن، هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد الذين هم بحاجة إلى مساعدة، حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا.

✓ التمويل بالإستصناع، هو أن يطلب شخص من أخر صناعة شيء ماله على أن تكون الموارد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين.[4]

---

[1]– طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص154.

[2]– محي يعقوب أبو الهول، مرجع سابق ص 96.

[3]– سليمان ناصر، عبد الحميد بو شرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، الجزائر، ص380.

[4]– سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصير أجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعية الثراء، ط1، غرداية، 2002، ص131.

يمكن تلخيص ما سبق في:

الشكل رقم (01): مصادر أموال البنوك الإسلامية واستخداماتها

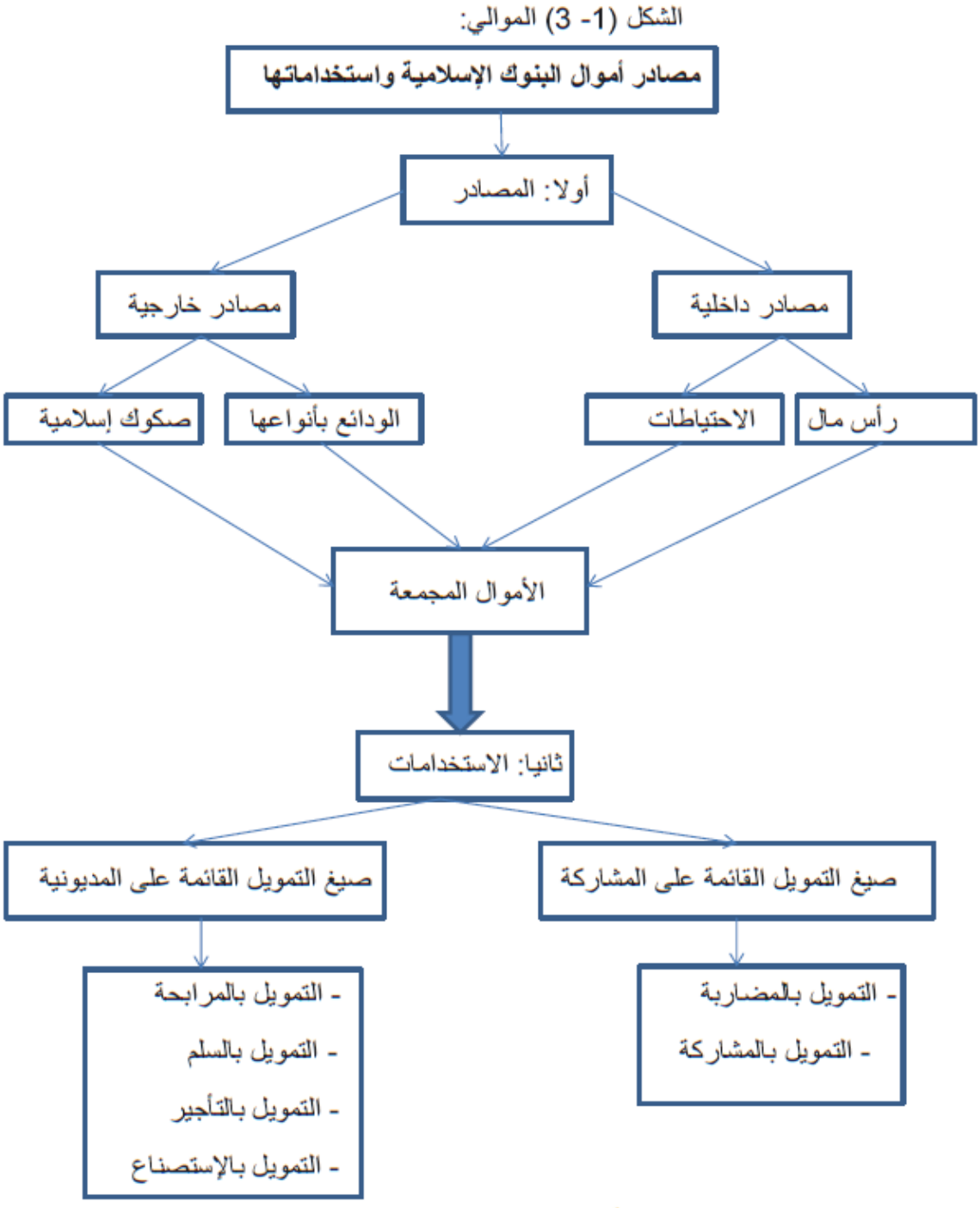

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مما سبق.

المطلب الثالث: أسس العمل البنكي الإسلامي.

تقوم البنوك الإسلامية على مجموعة من القواعد والأسس وهذه الأسس هي:

1- الاستناد لمبادئ الشريعة الإسلامية :

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم فصل بين أمورالدنيا وأمور الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، بناء عليه فإنه يجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات التي تؤديها، وهذا يعني تعديل عمليات المصارف بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها من خلال استبدال الفائدة المحرمة بالربح الحلال والمراباة بالمشاركة، وهذا بدوره يتطلب تحديد الصيغ الشرعية لجميع معاملات المصارف، اختصت بحفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها، أو توظيف العائد المحقق والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب الضرر للغير وهذا يوجب على المصارف الإسلامية أن تضمن وجود هيئة للرقابة الشرعية تتصف بالاستقلال التام من الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة، للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى والاجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها.[1]

2-تحريم التعامل بالفائدة:

إن الركيزة الأولى التي بني عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم التمويل الإسلامي هي تحريم الربا، ولقد أجمع الفقهاء والعلماء على أن الفوائد البنكية هي الربا بعينه[2].ومنع الربا هو الأساس الذي يشكل العمل الرئيسي للبنك الإسلامي ويفرقه عن البنك التجاري،بدلا من الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة ورفض الفائدة

[1]- مريم سعد رستم، مرجع سابق، ص9.

[2] بن ابراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد1، ع، 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص61.

على رأس المال في المنهج الإسلامي لا يعني إلغاء عائد رأس المال الذي يعتبر عنصرا انتاجيا يشترك مع بقية العناصر الأخرى في تحقيق الانتاج فالمنهج الإسلامي يفرق بين الفائدة على رأس المال والربح عند استخدام رأس المال وهو إذا يرفض الفائدة ولا يحرم الربح الناتج من استثمار رأسمال في مشروعات اقتصادية معينة، وهنا يصبح عائد رأس المال غير مؤكد أو غير محدد وأنها تحدد نسبة هذا الربح بما يؤدي تعرض رأس مال إلى المخاطر نفسها التي يتعرض لها عنصر العمل في العملية الإنتاجية، وبالتالي العائد مرتبطا بنتائج استخدامية في النشاط الاقتصادي.

3- منع الغرر:

يعتبر الغرر أمرا ماليا خطيرا إلى جانب الربا، بحيث يعرف على أنه كل بيع دخلته الجهالة سواء كانت في الثمن أو في البيع، أم في الأجل أو القدرة على التسليم، وفي إطار التبادلات الاقتصادية، الغرض هو غياب أو عدم وجود الشفافية ويحدث ذلك في حال موضوع العقد غير مؤكد أو غير واضح، وعلى هذا الأساس فالعمليات والمعاملات يجب أن تكتسي طابع الشفافية والوضوح.[1]

4- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة:

البنوك الإسلامية تقف موقفا إيجابيا باهتمامها بالنتيجة النهائية للأعمال أو استخدام الأموال، وهي تجني الأرباح إذا كانت النتيجة موجبة، وتتحمل الخسارة إذا كانت النتيجةسالبة.

وتعتمد البنوك الإسلامية على الاستثمار بالمشاركة ربحا وخسارة كسبا وغرما بدلا من فائدة ثابتة وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان وقاعدة الغنم بالغرم.[2]

---

[1]- نور الإيمان بوذراع، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية- دراسة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة ماستر، تخصص مالية، تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 14.

[2]- بن إبراهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص35.

5- المشاركة في تحمل مخاطر التمويل والاستثمار:

يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي، إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إرادته، كما أنه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الائتماني في المجتمع والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأن محل التعامل أصول وموجودات حقيقية وليس مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقية، وهذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر وعليه فنتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة، ومن هذا المنطلق يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح، ولكي يكون مستحقا لأي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل مخاطر أي عمل أو نشاط.[1]

6- توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحالات ونحو المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يفترض أن تكون البنوك الإسلامية بنوك تنموية في جميع المجالات بالدرجة الأولى لالتزامها في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية التي ثبت أن اتباعها فيه تحقيق لمصالح العباد الاقتصادية وغيرها، فأينما يوجد الشرع توجد مصلحة العباد، هذا يدفعنا إلى استثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة والمقبولة فقط من الناحية الشرعية ولا تقبل أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة بغض النظر لجدواها لاقتصادية.[2] تحاول البنوك الإسلامية تصحيح وظيفة رأسمال كخادم لمصالح المجتمع وليس سيدا يتحكم فيه، وهذا ما يجعله لا ينظر إلى سعر الفائدة على أنه المؤشر لقياس الكفاءة والجدية لرأسمال واتخاذ قرارات الاستثمار، بل المؤشر لديه هو الربح والاعتبارات الاجتماعية

[1]- نور الايمان، مرجع سابق، ص32.

[2]- محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية: أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص49.

والاقتصادية الأخرى مثل العمالة ورفاهية المجتمع، وبهذا ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.[1]

[1]– مريم سعد رستم، مرجع سابق، ص12.

خلاصة الفصل الثاني:

إن البنوك التجارية تلعب دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها، لذلك فهي تعد من أهم الركائز التي تستند عليها أية نهضة اقتصادية أو تنموية على اختلاف الأزمة والأمكنة، كما تعتبر فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تتطلبه من سيولة ربحية وأمان، من أسمى الأهداف التي تسعى لتحقيقها

إن البنوك الاسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح، وإنما هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الاسلامية ومقاصدها.

وهنا تركز البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، والتي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الأمر بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال تجميع الموارد المالية لاستخدامها في المجالات الاستثمارية، غير أنها تركز في نشاطها على الإقراض مما يجعل استثماراتها موجهة لمشروعات وهمية.

الفصل الثالث

تجارب وممارسات دولية في مجال النوافذ الإسلامية

المبحث الأول: دراسة التجربة الإماراتية والماليزية كتجربة عربية إسلامية ناجحة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق لكل من بنك المشرق الإماراتي وبنك بوميبترا الماليزي باعتبارها إحدى أهم البنوك التي قامت بفتح نوافذ إسلامية تابعة لها، تقدم من خلالها خدمات مالية إسلامية.

المطلب الأول: التجربة الإماراتية في مجال فتح نوافذ إسلامية.

في هذا المطلب سنتطرق لنشأة بنك المشرق الإماراتي وتقييم تجربة انشاءه لنوافذ المعاملات الإسلامية.

1- نشأة بنك المشرق الإماراتي:

يعتبر بنك المشرق أول بنك خاص يتم انشاؤه في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى 1967، ويمارس البنك أعماله من خلال مركزه الرئيسي في دبي بالإضافة إلى فروعه والشركات الزميلة والتابعة له والتي تتوزع على عدة دول منها البحرين، الكويت، قطر، مصر، هونغ كونغ، الهند، بريطانيا وأمريكا والجدول التالي يلخص أهم المعلومات عن بنك المشرق الإماراتي:[1]

جدول رقم (01): معلومات حول بنك المشرق الإماراتي.

رأس المال المصرح به	1690.770 درهم إماراتي
الأسهم المصدرة	169000
القيمة الاسمية للسهم	10
عدد الموظفين	3500

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يقدم لنا الجدول معلومات عامة حول بنك المشرق الإماراتي، حيث يبين قيمة رأس المال والأسهم التي بدأ بها البنك نشاطه بالدرهم الإماراتي، كما وضح أن عدد الموظفين بلغ 3500 موظف مع بداية عمل البنك.

[1]- http://www.mashreqbank, consulté le 10/04/2022, 13 :54 h.

بدأ البنك تجربته بتقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له برأس مال أولي قدر بـــ 500 مليون درهم تحت اسم «بدر إسلامي» حيث كانت مهمتها الأساسية تمويل الشركات وتمويل المشروعات والصكوك ومنتجات أسواق المال بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وكانت الشركة تخضع لرقابة هيئة شرعية تابعة لبنك المشرق مهمتها التأكد من شرعية المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الشركة.

نتيجة للطلب المتزايد على الأدوات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، أعلن «بدر الإسلامي» عن إطلاق «بدر الإسلامي للدخل» وكانت كافة استثمارات هذا الصندوق تتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي. وقد اعتمد الصندوق بشكل أساسي على الاستثمار في الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبعد النجاح الذي حققه وبعد التزايد المستمر في الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية قررت إدارة بنك المشرق التحول للعمل البنك الإسلامي، من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات المصرفية والمنتجات البنكية الإسلامية عبر 58 من فروعها التجارية، تعمل بشكل مستقل عن البنك الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم «المشرق الإسلامي».[1]

2- تقييم تجربة انشاء نافذة للمعاملات الإسلامية- بنك المشرق الإسلامي الإماراتي –

يمكن دراسة أثر إنشاء النوافذ الإسلامية على أداء البنوك التجارية ببنك المشرق قبل إنشاء النوافذ الإسلامية وبعدها باعتماد منهج المقارنة من حيث السيولة، الربحية

[1]- http://www.alittihad,ae/details,php?id=14304, consulté le 12/04/2022, 14 :33 h.

2-1- دراسة أثر إنشاء نواف إسلامية على سيولة بنك المشرق:

الجدول رقم (02): السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية (2007-2009)

الأرقام بآلاف الدراهم:

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
	2007	2008	2009
النقدية والشبه النقدية	1770470	15889871	16483409
الودائع	53774517	66468448	63836996
النسبة	%32.92	%23.90	%25.82

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يبين الجدول السابق السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبة النقدية ما بين 15 مليون إلى 17 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009 أما نسبة الودائع فلم تتجاوز 33%، ومنه نلاحظ أن نسبة السيولة كانت متدنية خلال هذه الفترة أي قبل فتح نافذة إسلامية.

الجدول رقم (03): السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية (2010- 2013)

الأرقام بآلاف الدراهم.

	بعد إنشاء نافذة إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
النقدية والشبه النقدية	27088875	31273422	22438354	20624086
الودائع	57488915	59368334	51250034	54648990
النسبة	%47.12	%52.67	%43.78	%37.73

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

يبين الجدول السابق السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبة النقدية ما بين 20 مليون إلى 31 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 أما نسبة الودائع فتجاوزت 60%.

من خلال الجدولين والشكلين السابقين يمكننا القول أن هنالك فروق جوهرية بين السيولة العامة للبنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن افتتاح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة سيولة بنك المشرق[1].

2-2- دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على ربحية بنك المشرق:

يمكن دراسة ربحية البنك من خلال الاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية والنتائج موضحة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04): عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2007-2009).

	قبل انشاء نافذة إسلامية		
	2007	2008	2009
الربح	480.043	506126	528089
حقوق الملكية	8.320.301	10724671	10911226
النسبة	%5.76	%4.71	%4.83

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

من خلال الجدول يتبين لنا أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متناقصة خلال السنوات 2007 إلى 2009، أي قبل فتح البنك لنافذة إسلامية.

[1] - 1: http://w.w.w.mashreqbank.com, Consulte le 22/04/2018, 15:33 h.

الجدول رقم (05): عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2010 – 2013)

	بعد انشاء نافذة إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
الربح	836602	861042	1370636	1327991
حقوق الملكية	12384982	12803850	13820255	14537499
النسبة	%6.75	%6.72	%9.91	%9.13

المصدر : إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لينك المشرق.

من خلال الجدول يتبين لنا أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متزايدة خلال السنوات 2010 إلى 2013 أي بعد فتح البنك لنافذة إسلامية، حيث لاحظ البنك التزايد المستمر للربح من سنة لأخرى حتى بلغت نسبة الزيادة خلال آخر فترة 9.13٪.

من خلال الجدولين السابقين يمكننا القول أن هنالك فروق جوهرية بين ربحية البنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن افتتاح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة ربحية بنك المشرق.[1]

المطلب الثاني: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة.

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963م، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها «تأبون حجي»، تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية، لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي، برزت ندوات ومؤتمرات أهمها

[1]- http://www.mash regalislami.com, Consulte le 22/04/2018, a17:10h

كانت ندوة البروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان تطوير "الاقتصاد وفق آلية الحجاج" وبعدها بدأ الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية.[1]

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 والذي يشمل تأسيسها وعملها والاشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام أصل، وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري والإسلامي، وموازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لا ربوي سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافد لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية[2].

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا وعلى رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي، بنك هيتاس بي، بنك ستاندراد وبنك بوميبترا وغيرها من البنوك التجارية المحلية.

إن الإقبال على البنك الإسلامي والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية لم يتوقف على المسلمين فحسب بل إن عددا لا يستهان به من غير المسلمين أقبلوا على التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.[3]

حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فإن نسبة 98% من البنوك التجارية الكبرى فتحت نوافذ إسلامية، وبلغت البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية 13 بنكاً تجاريا، وهو ما يوضحه الجدولين التاليين:

---

[1] – سليمان عبد الله ناصر، مؤثر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية مجلة نيوز اليمن2010/03/22، ص1

[2] -المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، جامعة بسكرة، مارس 2014، ص72.

[3] – محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي الإسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، بنك التنمية الإسلامية، 03/ 5/ 2005، ص.13.

جدول رقم (06): عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا.

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد البنوك التجارية	25	23	21	14	14	13
عدد البنوك الإسلامية	01	02	02	02	02	02

المصدر: قطب مصطفى سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية – تجربة ماليزيا نموذجا، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية– معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة أيام، 15–16–17ماي 2005، ص 1568.

يبين الجدول عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا، حيث أخذت البنوك التجارية حصة من الحكومة الماليزية حيث بلغت 25 بنكا تجاريا كأكبر عدد لهذه البنوك سنة 1998، بينما بلغ عدد البنوك الإسلامية بنكين إسلاميين خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2003.

جدول رقم (07): عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في ماليزيا.

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر: قطب مصطفى سانو، مرجع سابق، ص .156

يبين الجدول عدد الفروع الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي، حيث بلغ عدد الفروع 132 فرعا إسلاميا كأكبر عدد لسنة 2003، بينما بلغ عدد النوافذ الإسلامية

13 نافذة إسلامية خلال سنة2013 ومن خلال الجدولين السابقين يتبين لنا زيادة عدد الفروع والنوافذ الإسلامية من سنة لأخرى وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة المتبناة.

ستتناول الآن دراسة تحليلية لبنك بوميبترا التجاري كأهم بنك خضع لتجربة فتح نوافذ إسلامية داخل فروعه التجارية:

1- نشأة بنك بوميبترا التجاري.

أنشأ بنك بوميبترا أول نافذة للمعاملات الإسلامية رسميا في 25 فيفري 1993، وما بين 25 فيفري 1993 إلى غاية 04 مارس 1994 اقتصرت أعمال النافذة الإسلامية على توفير مستلزمات أولية لبدء العمل مثل إعداد الأدوات والأجهزة، اختيار العاملين، ولم يتم طرح خدمات بنكية إسلامية من طرف نافذة المعاملات الإسلامية إلا بعد انضمامه إلى النظام البنكي اللاربوي في 4 مارس 1993، وتقوم نافذة المعاملات الإسلامية على مسمى وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالاستقلالية المالية والإدارة المحاسبية، وتأتي في الدرجة الرابعة ضمن الهيكل الإداري مثلما يوضح الشكل رقم (01).

الشكل رقم(02): نموذج هيكلي لبنك بوميبترا التجاري الماليزي.

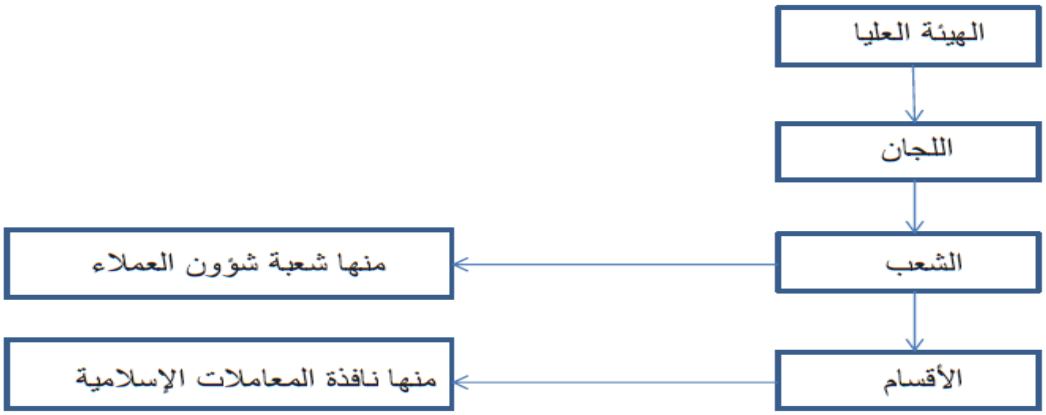

المصدر: محمد صبري بن زكريا، نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية –دراسة حالة بنك بوميبترا الماليزي– رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 1999، ص 21 . نقلا عن منشورات بنك بوميبترا الماليزي، 1997.

أما من حيث الهيكل الإداري النافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي فتأخذ تنظيم إداري يخضع لرقابة لجنة استشارية شرعية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): الهيكل الاداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي.

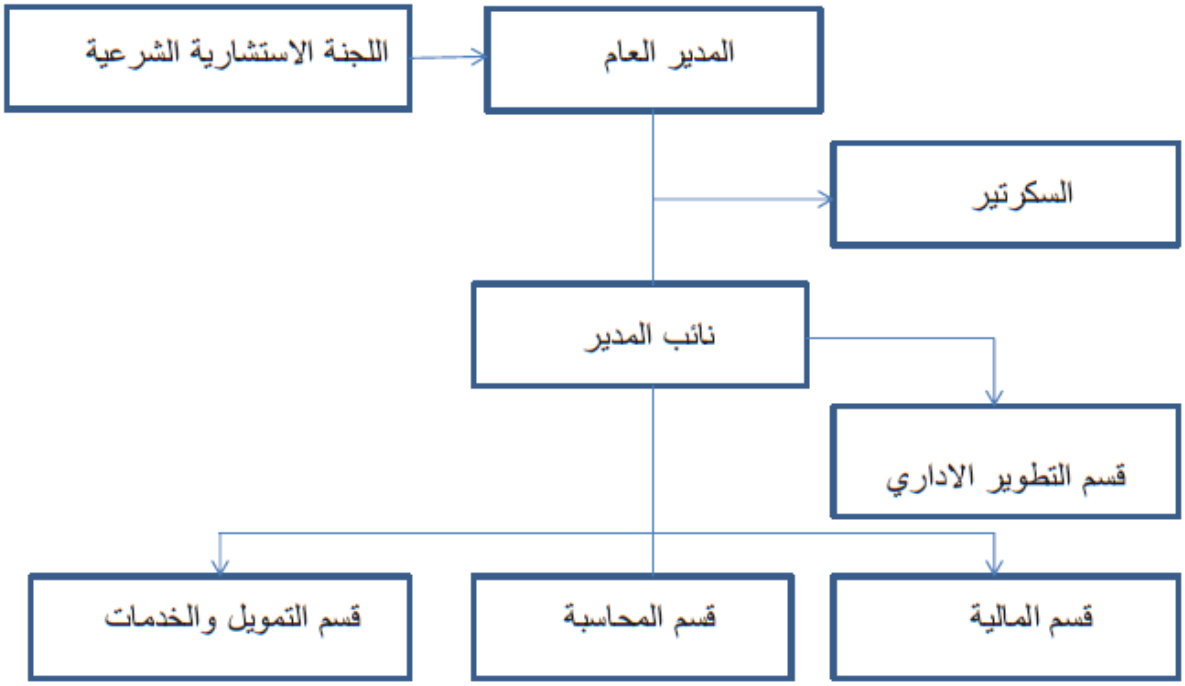

المصدر: محمد صبري ابن زكريا، مرجع سابق، ص 22

2- الاجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا التجاري:

بناء على الهيكل التنظيمي لبنك بوميبترا الماليزي في إنشاء ناقدة للمعاملات المالية الإسلامية، تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية:

2-1- اعتماد مبدأ التدرج.

في إطار أسلمة النظام البنكي المتمثل وتحول البنوك والمؤسسات المالية لما يتفق والشريعة الإسلامية، اعتمدت ماليزيا منهج التدرج في إحلال البديل الحلال في كل ما هو حرام من خلال التزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند إلى درجة عالية من

التخطيط والاعداد والمرحلية للوصول إلى الوضع المنشود، بحيث بثت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس بنوك إسلامية أو فتح البنوك التجارية نوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي.[1]

2- 2- فصل رأسمال البنك.

اقتطع بنك بوميبترا في بداية تأسيس النافذة الإسلامية ما مقداره (5.000.000 رينجيت ماليزي) من أمواله الخاصة لتمويل المعاملات الإسلامية التابعة له، وبذلك فإن افتتاح نافذة إسلامية لم يكن من اكتتاب جديد وإنما من أموال البنك من الفصل التام بين رأسمال البنك الأم والنافذة الإسلامية، مما يعني فصل نتائج الأعمال الاستشارية الربوية من غيرها الشرعية لتعيب اختلاط المال الحلال بالحرام.[2]

2-3- إنشاء لجنة استشارية شرعية.

أنشأ بنك بوميبترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين عضوين في اللجنة الاستشارية الشرعية تطبيقا لقرارات البنك المركزي، كما تقف على تحديد مقدار الزكاة الواجب إخراجها نهاية كل سنة مالية بتاريخ 31 مارس.[3]

2-4- إحلال خدمات بنكية إسلامية:

تقدم النافذة الإسلامية في البنك التجاري محل الدراسة منتجات بنكية إسلامية جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعارف عليها عالميا مثل ودائع المرابحة في السلع ومقايضة معدل الفائدة الإسلامي، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة ومشاركة الصكوك في الصناعة، مما يؤدي إلى مزيد من الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطورا.

[1] – محمد صبري زكريا، مرجع سابق، ص 156.

[2] محمد صبري زكريا، مرجع سابق، ص ص 17- 18.

[3] 3: www.GarisPandean1-islamic, Consulte le: 22/04/2018, 30:12h

2-5- المنتجات الإسلامية المقدمة في بنك بوميبترا التجاري:

تقوم نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي بتجميع الموارد المالية في حسابات بنكية متوافقة والشريعة الإسلامية ومن ثم توظيفها في مجالات استثمارية مربحة وذلك كما يلي:

2-5-1- حسابات بنكية متنوعة: تتمثل في:

2-5-1-1- حسابات الوديعة الجاري:

يتطلب 1000 ريجيت ماليزي كحد أدنى لفتح الحساب ويقوم على مبدأ «الوديعة المضمونة» بحيث يلتزم البنك بدفع قيمة الوديعة عند الطلب بدفتر الشيكات المقدم للمودع. كما يحصل على جوائز (هبات) دون حق الحصول على الأرباح، ويلتزم المودع في مقابله بدفع رسوم الخدمة و«العمولة» مقدرة بـــ 10 رينجيت كل 6 أشهر، وبموجبه يستفيد المودعين من تسهيلات السحب على المكشوف بعد موافقة إدارة البنك والتعامل يكون على مبدأ «القرض الحسن».

2-5-1-2- حساب وديع التوفير:

يتطلب مبلغ 100 رينجيت لفتح الحساب دون رسوم مفروضة إلا إذا سحب المودع أمواله قبل[1] أشهر بعد الإيداع بموجب دفتر الحساب، وفي مقابله لا يعطي المودع حق السحب على المكشوف كما أن الجوائز الممنوحة تكون مرتفعة عن الحساب الجاري.

2-5-1-3: حساب الاستثمار المشترك:

يقوم هذا الحساب على عقد «المضاربة الشرعية» بين المودع والبنك، بحيث يتم استثمار الأموال المودعة في الفترة المحددة وتوزيع الأرباح حسب النسبة المتفق عليها.

[1] محمد صبري زكريا، مرجع سابق، ص 24.

2-5-1-4- حساب الاستثمار المخصص:

استثمار الأموال يخصص لمشروع معين وبشكل منفصل عن الأموال الأخرى وللعميل الحق في اختبار نوع المشروع، والتسيير يكون من طرف الإدارة المركزية التابعة للمعاملات الإسلامية.

2-5-2- أنشطة استثمارية متنوعة: وتتمثل في:

2-5-2-1- برنامج البيع بالثمن الأجل:

يقوم على عقد بيع المرابحة الشرعية بالثمن الأجل لمساعدة العملاء في الحصول على السلع والعقارات مع تأخير السداد لفترة متوسطة طويلة على أقساط مقابل ربح، مع تنازل البنك عن جزء من ضمن المبيع المؤجل إذا تم سداده قبل حلول أجله من طرف العملاء.[1]

2-6- منتجات استثمارية في السوق المصرفي الإسلامي:

أنشأت الحكومة الماليزية سوقا نقديا إسلاميا لتسهيل تعاملات البنوك المنضمة إلى النظام المصرفي الربوي، وتشارك نافذة المعاملات الإسلامية لبنك بوميبترا الماليزي في هذا السوق من خلال[2] أدوات استثمارية هي:

2-6-1- شهادات الاستثمار الحكومية:

هي إصدارات حكومية بدون فائدة تقوم وفقاً لمبدأ القرض الحسن، تزامن إصدارها مع إنشاء البنك الاسلامي الماليزي عام 1983 وحاجته للسيولة، ومن ثم سمح للنوافذ الإسلامية بشراء تلك الشهادات واستثمارها في السوق المصرفي الإسلامي.

[1] سامي بن ابراهيم السويلم، فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، بدون دار نشر، 2007، ص ص 36- 37.

[2] محمد صبري زكريا، مرجع سابق، ص 108.

2-6-2- سندات المضاربة كجماس:

مع إصدارات شركة كجماس عام 1994 بمبلغ كلي للسندات 30,000,000 رينجيت تقوم على أساس المضاربة والهدف من إصدار تمويل شركة كجماس للقيام بشراء ديون المؤسسات المالية المطروحة فيها أشكال المعاملات الإسلامية.

2-6-3- سند القبول المصرفي الربوي:

تم إصدارها عام 1991 بهدف تشجيع التجارة المحلية والخارجية وهو نوعان سند الشراء والاستيراد، سند البيع والتصدير.

2-6-4- صكوك الدين:

تم طرحها عام 1990 وهي عبارة عن سندات مديونية تثبت لحاملها مبلغ الدين المكتوب نتيجة التعامل بالبيع لأجل بين المتعاملين.

المطلب الثالث: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية -بنك بوميبترا الماليزي-

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بوميبترا التجاري نتائج إيجابية ولم يقتصر هذا النجاح على بنك بوميبترا فقط بل شمل كل البنوك الماليزية التجارية التي اعتمدت العمل من خلال فتح نوافد إسلامية حيث حققت نموا جيدا ظهر جليا في حجم الودائع، وإجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22٪ وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه سنة 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع البنوك الإسلامية في ماليزيا والمقدرة ب 20٪ وبنهاية مارس 2013 وصلت أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا حوالي 400 بليون رنجيت ماليزي مقارنة بحوالي 132 بليون رنجيت ماليزي عام 2006 وبزيادة قدرها حوالي 2,3٪ وبمعدل نمو يقدر بحوالي 20٪ سنويا.[1]

[1] Bank Negara Malaysia: Annual Banking Statistics, 2007, and Monthly statistical Bulletin, April 2013.

أما بالنسبة لإجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا في أفريل 2013 بلغ حوالي 314 بليون رينجيت وهو ما يمثل 21% من إجمالي ودائع جميع البنوك الإسلامية في تلك الفترة، مقارنة بإجمالي ودائع قدره 99 بليون رنجيت وبنسبة 12% من إجمالي ودائع لدى البنوك في 2006 وهو ما يؤكد مدى التوسع في التحول إلى البنكية الإسلامية في هذا البلد وما تحضى به من دعم وقبول وتتركز النسبة الكبرى من ودائع البنوك الإسلامية في أربع أنواع من الحسابات وهي: ودائع الاستثمار العامة بنسبة 30% تقريبا وودائع تحت الطلب بنسبة 17٪، ودائع الاستثمار الخاصة بنسبة 9% وودائع الادخار الجارية بنسبة 9%.[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الإيجابية للتجربة الماليزية من خلال فتح نوافد إسلامية في بنوكها التجارية:

- نجاح تجربة الصيرفة الماليزية عموما كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسية الحكيمة، والترشيد الفكري الدائم هي من أهم العوامل لتوسيع الأعمال البنكية الإسلامية.
- زيادة إقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وتلاشي الاعتبارات العقائدية والدينية في التعامل مع البنك الإسلامي، مما ترتب عليه ثنائية في تعايش النظامين.

أثبتت التجربة الماليزية أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية، هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت يمكن وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة وخير

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ، ص ص 32- 33.

مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته عرف (ببنك المعاملات).[1]

[1] معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة ببنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2014، ص 279.

المبحث الثاني: دراسة بعض التجارب الدولية كتجارب ناجحة في فتح نوافذ للمعادلات الإسلامية

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة إثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع معود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع، وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية.

واكبت البنوك الغربية هذه الموجة المتصاعدة شرقا وغربا وسارعت في تكييف خدماتها وتطويع نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور بهدف استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية، وأنشأت لذلك الفروع والنوافذ المالية حيثما كانت هناك حاجة واتضح الطلب.

وساهم هذا التماشي في نهوض البنوك الإسلامية وانتشارها في غير مراكزها التقليدية، حيث أضحى يوجد اليوم ما يزيد عن 300 بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة في أكثر من 80 بلدا في العالم، وتدير ما بين 500 و800مليار دولار تستقطب اهتمام المزيد من البنوك التقليدية الكبرى التي اضطرت هذه البنوك أمام النتائج الباهرة التي حققتها البنوك ونوافذها الإسلامية، إلى مواكبة التيار وامتطاء القطار إلى مسك مقوده والتحكم في مسيرته.[1]

[1]- Rodney wilson, Islamic in europe, policypapers, (Robert Schuman contre for Advanced Studies), n° 2007/02, décembre 2007, p 29.

المطلب الأول: التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة

من بين الدول الأوربية التي سارعت إلى تبني فكرة إنشاء نوافذ إسلامية: فرنسا (2009)،سويسرا (2010)، إسبانيا (2008)،فيما أعلنت مؤخرا كل من هولندا، بلجيكا وإيطاليا عن انضمامها لقافلة الدول المهتمة بالتمويل الإسلامي.

أما بالنسبة لبريطانيا فكانت السباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فبدأ في سبتمبر 2004.[1]

وبذلك تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوربية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية، يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا إسلاميا في أنحاء العالم، وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، هي أكبر مركز للخدمات المصرفية الاسلامية في غرب أوروبا، ويوجد بها اليوم 22 مصرفا تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي، وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي، وبنك جيتهاوس التابع لبيت الأوراق المالية الاسلامية الكويتي، والبنك الاسلامي البريطاني الذي أنشأ حديثا سنة 2004.

بالإضافة إلى هذه البنوك هناك مجموعة من المؤسسات المالية البريطانية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية مثل البنك الأهلي المتحد وأمانة فايناس الإسلامي التابع لبنك الHSBC الإسلامي ومؤسسة البراق التابعة لبنك ABC(Arabe Banking Corporation Groupe).

وهناك توقعات بأن يتضاعف عدد البنوك الإسلامية في غضون السنوات الخمس القادمة بسبب تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية. وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول العربية والغير إسلامية في مجال التمويل الإسلامي.

[1]– أحمد الخليل، المصرفية الاسلامية في أوربا، لندن، جامعة القيصر، دس، ص 13.

الشكل رقم (04): عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها

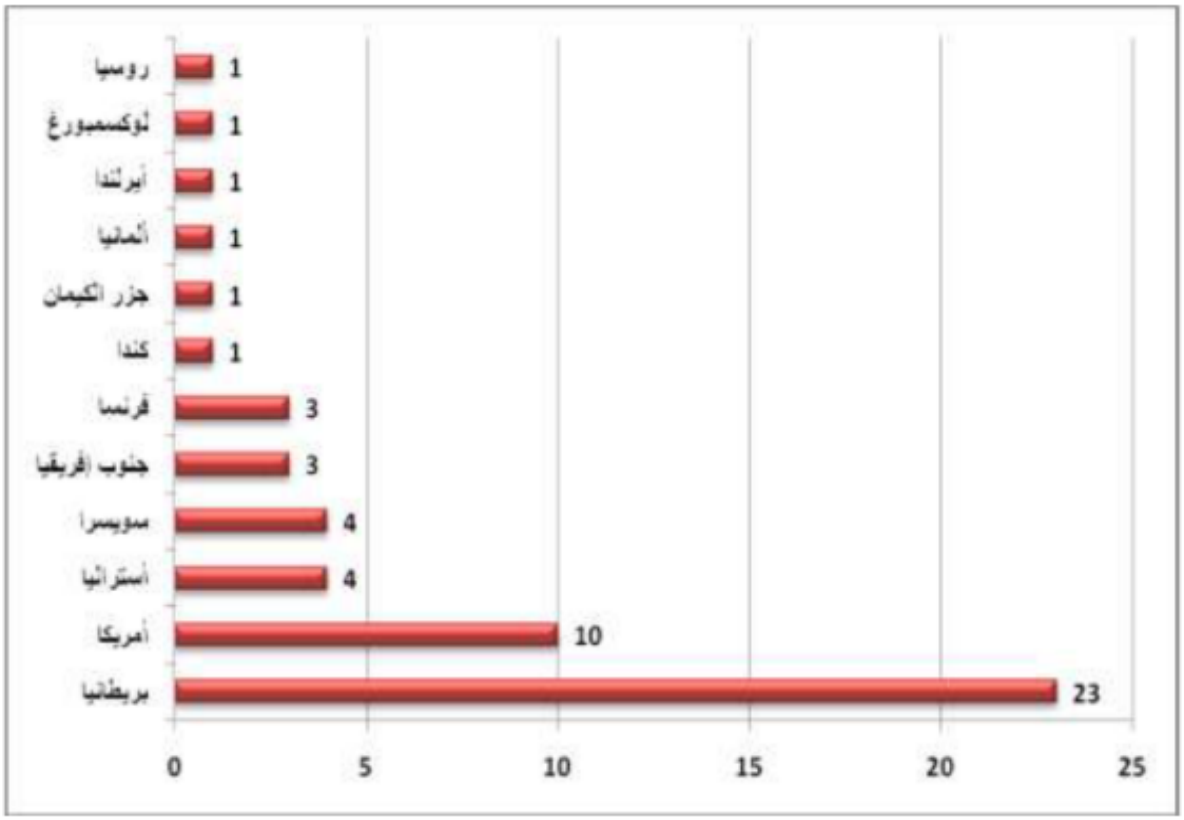

Source : IFSL, Islamic finance, 2010, p.3 Raza, MF, The European opportunity, p 44, City &uk, Islamic finance, May 2011, p.5.

وأكدت دراسة بها بنك(Lioydstsb الوديز تي أس بي)البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين في بريطانيا يرغبون في التمويل الإسلامي، وتوقعت أن يبلغ حجم التمويل الاسلامي نحو ترليون دولار بحلول 2010 مقارنة ب 500 مليار دولار حاليا.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الاهتمام الأوروبي بالتمويل الإسلامي ليس محصورا بالمسلمين فقط حيث سجلت إصدارات الصكوك مثلا قفزة هائلة في الفترة الأخيرة مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال الاستثماري.

وحقق نموا هائلا بلغ نسبة 75% وصولا إلى 85 مليار دولار على شكل إصدارات جديدة جارية.

واستقطبت سوق الصكوك اهتماما واسعا من البنوك الأوروبية وصناديق التأمين والتقاعد اعتقادا منها بأن قوة اقتصاديات منطقة الخليج حيث يتم إصدار العديد من الصكوك توفر عوائد جيدة مدعومة بالعوائد النفطية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية الضخمة.

وكان بنك جيتهاوس (Gatehouse Bank)أعلن قيامه ببرنامج لإصدار صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار بداية العام الجاري في أول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية بريطانيا.[1]

وأكدت دراسة ثانية بعنوان "التمويل الاسلامي 2009" أن المصارف الاسلامية العاملة ببريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية الراهنة رغم استمرار أسعار أسهم العديد من البنوك في المملكة المتحدة في التراجع في غمار كساد متزايد وأنها نجت فيما يبدو من هذا الإعصار المالي.[2]

وأكدت أن الاضطراب وعدم الثقة في نظام البنوك التجارية دفعا البعض من غير المسلمين إلى التفكير في خيار البنوك الإسلامية، ويعتبرونها أكثر أمانا بدرجة كبيرة من البنوك التجارية وينظر إليها على أنها لا تواجه خطر خفض حجم الأصول وعمليات التأميم وما إلى ذلك، وبذلك يتجه المزيد من الناس إلى نقل أعمالهم إليه.

المطلب الثاني: البنك الإسلامي البريطاني.

قد تم ترخيص البنك الإسلامي البريطاني من قبل السلطات المالية البريطانية في أغسطس عام 2004م، وتم افتتاح أول فرع في لندن في سبتمبر من العام نفسه، ويوجد لدى البنك حاليا ثمن فروع: أربعة في لندن، واثنان في برمنجهام: وواحد في ليستر، وواحد في مانشستر، كما أن البنك يقدم العديد من المنتجات والمعاملات المصرفية الشرعية، وأن أغلبية زبائنه من المسلمين وغير المسلمين الذين يرغبون في استخدام

[1] Islamic Finance: IFSI International Financial Services London, 2009.
[2] http://gahaba7r.org/t244-topic, consulte le : 27/04/2018, a17:35h.

البنوك بطريقة أخلاقية، ويصل عددهم إلى 45 ألفا كما تم فتح أكثر من 68 ألف حساب.

1- حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية (2006-2010):

حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة المتواجدة في بريطانيا أخذت في الزيادة والنمو والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (05): حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية (2006-2010)

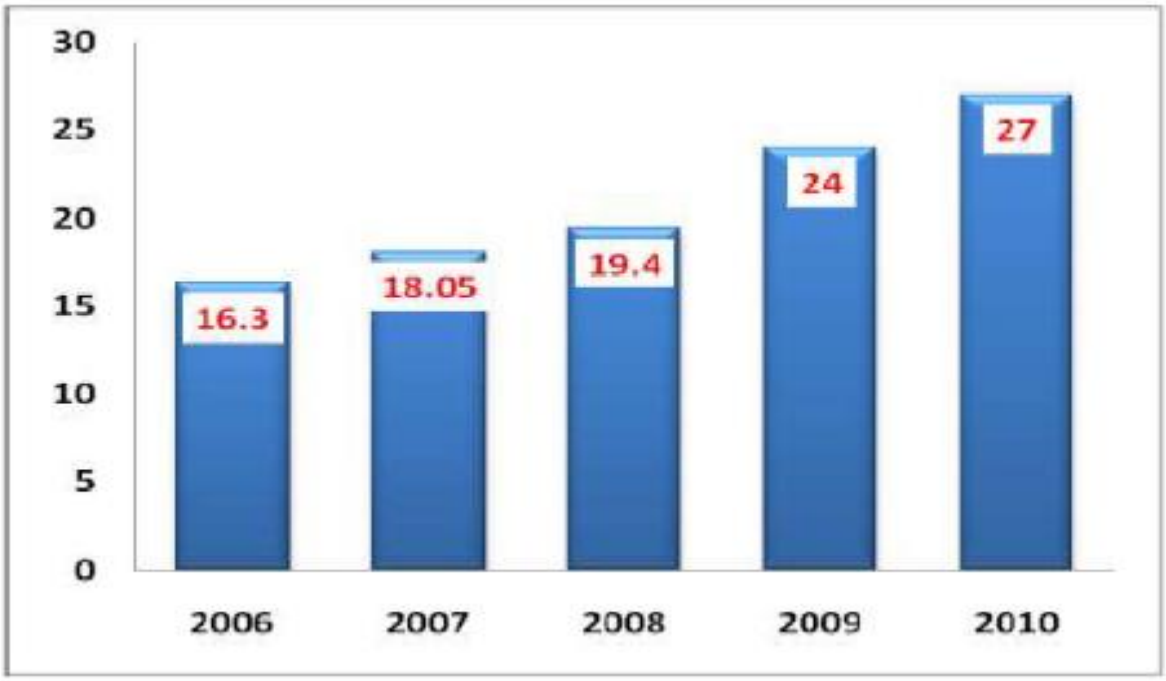

Source : IFSL, Islamic finance, 2010, p.3 Raza, MF, The European opportunity, p 44, City &uk, Islamic finance, May 2011, p.44.

يلاحظ من الشكل السابق أن حجم تلك الأصول نما بشكل متواصل وبمعدلات نمو معتبرة تراوحت بين (7.5%) و(33.7%) خلال الفترة المرصودة بين (2006-2010) وهذا ما جعل مرتبة بريطانيا تقفز من المركز العاشر ضمن تصنيفات مجلة ذي بنكر عام 2007إلى المركز الثامن والتاسع منذ عام 2008لأكبر الدول المستقطبة لهذا النوع من التمويل في جهازها المالي.

2- تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الدولارات بين (2004-2007):

نما حجم الودائع التي استقطبها البنك الإسلامي البريطاني خلال السنوات الثلاثة الأولى من فتحه لنافذة إسلامية ويظهر ذلك جليا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004-2007)

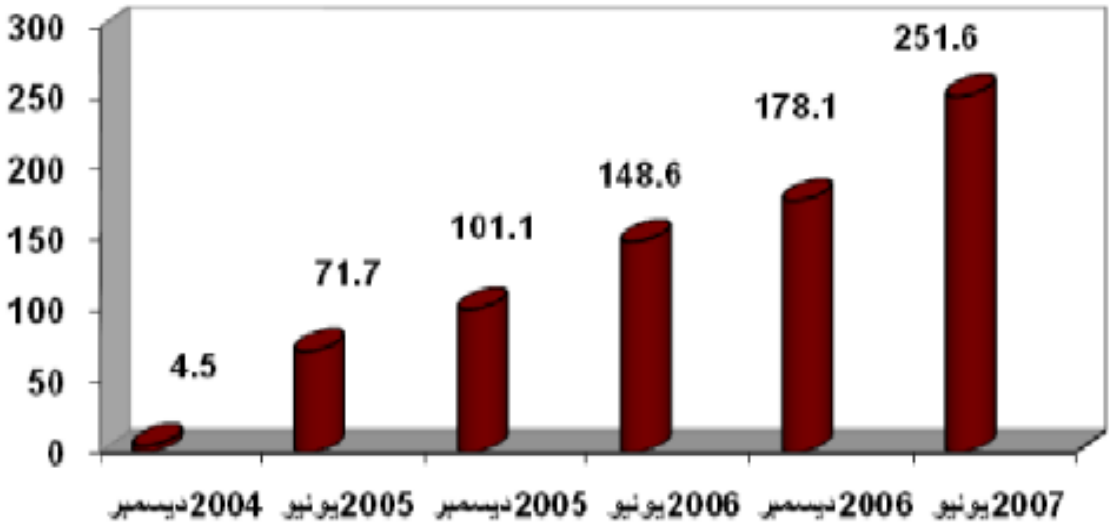

The city-UK "**Source:** Uk trade and investement services, 2007, , p 10."Excellence in islamic finance

من خلال الشكل يمكننا القول أن البنك الإسلامي البريطاني نجح في استقطاب شريحة لا بأس بها كما نجح في زيادة حجم الودائع من خلال فتحه لنوافذ إسلامية، ومنه يمكننا القول بأن الجانب التطبيقي والعملي بفتح نوافذ إسلامية في البنك الإسلامي بريطاني لها أثر كبير في تطور نسبة الودائع لدى البنك.

إن التطورات السابقة والتي حظى بها البنك الإسلامي البريطاني لم يكن ليحصل عليها لولا توفر عدد من العوامل والتي يمكن ذكرها في ما يلي:

1- اعتماد البنك على مؤسسات تعليمية وتدريبية:

حسب المعطيات المتاحة تظهر بريطانيا رائدة في هذا المجال، متقدمة في ذلك على المراكز العربية والإسلامية الرئيسية من خلال الاعتماد على مؤسسات تعليمية

وتدريبية تساعدها نوافذها الإسلامية على تسويق منتجاتها في السوق البريطانية مع استخدام سعر مرجعي لها للتعامل بين البنوك بلندن، كما اعتمدت كذلك على مؤسسات استشارية قانونية وهذا ما مكن البنك الإسلامي البريطاني على وجه الخصوص، والبنك البريطاني على وجه العموم من تصدر الترتيب العالمي في اعتماد مؤسسات مساعدة لتطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية 1والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية والتي تقدم برامج لتطبيق فكرة نوافذ إسلامية.

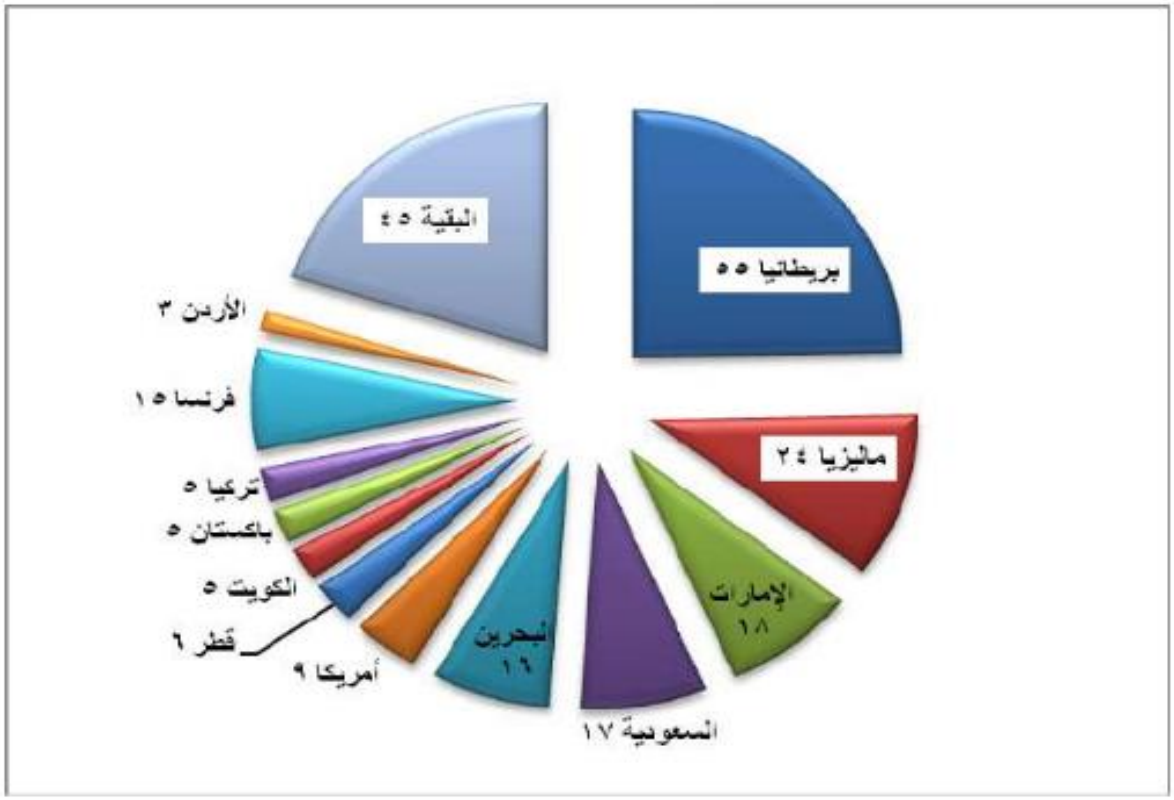

Source : IFSL, Islamic finance, 2009, p.6

2- الدراسات العلمية وغيرها الى تعبث منذ السبعينات:

اعتمد البنك الاسلامي البريطاني على 200 دراسة وهو ما يمثل 66% والتي تناولت جانب التحويل والمصرفية الإسلامية من زوايا مختلفة.

الشكل رقم(08): عدد الدراسات عن الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا منذ السبعينات إلى 2007

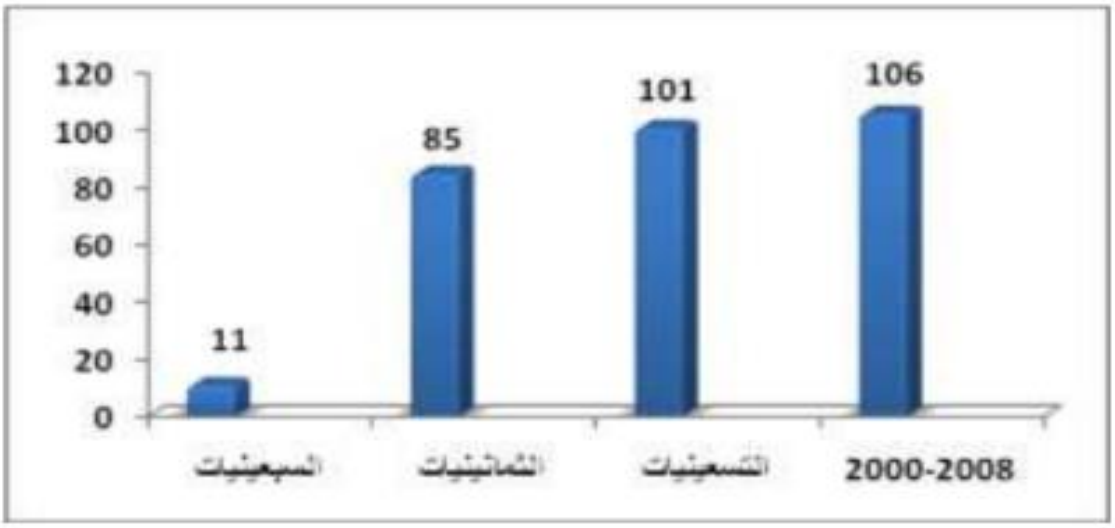

المصدر: أحمد مهدي بالوافي، كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي "بريطانيا نموذجا"، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الاسلامي، جزء 2،جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2008، ص 585.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الإيجابية للتجربة البريطانية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية في ما يلي:

- ✓ المسلمين المقيمين في أوروبا عدد كبير جدا يحتاج بالفعل إلى نوافذ إسلامية تحل مشكلاتهم ويتعاملون معها، حيث حلت مشكلتهم من خلال تبني البنك الإسلامي البريطاني هذه الفكرة.
- ✓ حل مشكلة فرص العمل المتاحة التي تجلب الكثير التي بحاجة للاستثمار تماشيا مع مبدأ عدم الاكتناز، ومبدأ الاستثمار الحلال.

المطلب الثالث: التجربة النيجرية كدولة نامية متبنية لفكرة فتح نافذة إسلامية:

نيجيريا واحدة من الدول ذات الغالبية المسلمة الحديثة التي تعترف بأهمية الخدمات التي تعترف بأهمية المالية الإسلامية في قطاعاتها المصرفية والاقتصادية، والعمل وفق

النظم الإسلامية أو ما يعرف بالنوافذ الإسلامية ليست بظاهرة جديدة في نيجيريا، فقد كان لنيجيريا بنك مسلم (غرب افريقيا) يعمل وفق المبادئ الإسلامية عام 1968.[1]

لعبت الدولة النيجيرية دورا هاما حيث سعت إلى تعميم نظرية العمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على كافة بنوكها التجارية فلجأت إلى سن وتعديل القوانين، ولعل أبرزها تعديل قانون البنوك لعام 1968 والذي نص على أنشطة البنوك لتلقي الأموال بصيغ تتوافق وأحكام الشريعة كالوديعة، منح المال كقروض، قبول الاعتمادات، شراء الفاتورة والشيكات، بيع الأوراق المالية.

أما بالنسبة لإصلاحات1991 فقد أعطي أريحية أكبر كونه دعا إلى المشاركة في الربح والخسارة مع المودعين، وهذا ما سعى البنوك التجارية الإسلامية ونوافذها إلى تحقيقه وهو "مبدأ المشاركة" وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية كبديل للأصناف التقليدية وتزامنا مع انهيار الاقتصاد العالمي من جهة والنمو السريع للنظام الإسلامي المالي من جهة أخرى.[2]

1- بنك جايزJaiz النيجيري

بنك جايز، بنك في نيجيريا يعمل بموجب مبادئ المصرفية الإسلامية، وهو أول بنك غير قائم على الفائدة، أنشئ عام 2003 ومقره في أبوجا، عاصمة البلاد.

في 11 نوفمبر حصل البنك على ترخيص من البنك المركزي النيجيري، الجهة التنظيمية الوطنية للبنوك للعمل كبنك إقليمي، في 6 يناير 2012 بدأت المؤسسة أعمالها في مصرفjaizbank في مكاتب وفروع في أبوجا، كادونا وكانو.

[1] A. Zubair and A. A. Alaro, Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study" - paper read at the 1st University of Ilorin International Conference on Islamic Bank and Finance, jointly organized by Dept. of Islamic Law, UNILORIN and Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi-Arabia, October 6-8, 2009.p.01.

[2] Magaji Chiroma, a Aishatu Kyari Sandabe, et.al, Legal Framework Regulating Islamic Finance in Nigeria: A Critical Appraisal of Hurdles against the Effective Shari'ah Governance, n.d, p.230.

حيث بلغت قيمة أصول البنك الإجمالية آنذاك 88.8مليون دولار أمريكي (14.1 مليار جنيه مصري)، حيث بلغت حقوق المساهمين حوالي 63.6مليون دولار أمريكي (صافي الدخل القومي: 10.1 مليار دولار أمريكي).

في عام 2013 كان بنك جايز في طور التوسع ليشمل المراكز الحضرية في جميع ولايات جمهورية نيجيريا الاتحادية، سعيا لتحقيق هذا الهدف، حمل البنك على موافقة لزيادة رأس مال المساهمين من القيمة الحالية 92.3 مليون دولار أمريكي، في يناير 2013 أشارت تقارير وسائل الإعلام المطبوعة أن حقوق المساهمين في البنك تجاوزت71 مليون دولار أمريكي في ذلك الوقت، من المتوقع أن يتقدم البنك بطلب للحصول على ترخيص بنكي وطني، وبمجرد أن يحقق أهداف رأس مال المساهمين.

خلاصة الفصل الثالث

لخصنا من خلال التجارب التي تطرقنا إليها وتم عرضها كتجربة تحول البنك الإماراتي جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية. كما تطرقنا إلى التجربة الماليزية كتجربة ناجحة أثبتت أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وكذا التجربة البريطانية كأحد أهم التجارب الغربية والاوروبية الناجحة في مجال فتح فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية، كما ذكرنا التجربة النيجيرية هي الأخرى كتجربة دولية نامية ناجحة في مجال النوافذ الإسلامية.

الخاتمة

الخاتمة:

ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية، إلا أن نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى من تأسيس الدولة الإسلامية، ولعل ما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وبينت أنها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية، وذلك من خلال التطرق لفصلين كاملين للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في ماهية نوافذ التمويل الإسلامي وحكم التعامل بها من جهة والبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على أساسا لفائدة الربوية.

فمعرفة ماهية نوافذ التمويل الإسلامي وحكم التعامل بها ينطلق من معرفة حقيقة هذه النوافذ وكذا مفهومها ونشأتها إضافة إلى ذلك التطرق إلى أهداف وخصائص نوافذ التمويل الإسلامي، فمن بين هذه الأهداف هناك الأهداف الدينية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تختلف من بلد إلى آخر ومن مصرف إلى آخر، حيث أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي كانت تميزها عن باقي المصارف التقليدية من طبيعة عمل ورقابة شرعية والصيغ والأساليب المتبعة إلى غيرها من الخصائص، إلا أنها واجهت العديد من المعوقات تمثلت في معوقات إدارية والمتعلقة بالكوادر البشرية المؤهلة وتطوير المنتجات المصرفية، محدد بذلك عوامل نجاحها التي كانت تركزت على مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى عدة مبادئ رئيسية، أما

في أخير هذا الفصل أشرنا حكم التعامل بنوافذ التمويل الإسلامي الذي انقسم إلى شطرين المجيزين والمانعين تحت عدة حجج.

وبخصوص الفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة تجارب دولية رائدة وكانت التجربتين الإماراتية والماليزية مصنفتان كتجارب الإسلامية ناتجة، كما تطرقنا للتجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة، حيث أثبتت هذه التجارب أن اعتماد منهج التحول الجزئي أو التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية قائم.

1- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة وفحص مختلف جوانب الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:

- على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية الربوية إلا أنها تعتبر منافسا قويا لها بعد التطور والنمو السريع الذي حققته المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية، واثبات قدرتها في مواجهة الأزمات المالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.
- ترجع فكرة إنشاء الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في مطلع السبعينات، إلا أن هذه الفكرة لم تصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.
- تواجه البنوك التقليدية عند فتحها لنوافذ وفروع للمعاملات الإسلامية صعوبات ومعوقات، تحد من نجاحها.
- تعتبر تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع للمعاملات الإسلامية تجربة ناجحة لما ترتب عليها من نتائج ايجابية

ملموسة تمثل فينمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر للبنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.

- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التقليدية الإمارتية إلى تبني هذه الفكرة، وتجسيدها في أرض الواقع، لاسيما أن الإطار التطبيقي والعملي لهذه الفكرة مكن البنوك التجارية الإماراتية من تجاوز الأزمة المالية العالية

2- الاقتراحات:

بعد دراسة لموضوع نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية وفي ضوء النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

- أفضل طريقة لتبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية وأجنبية ناجحة في هذا المجال للاستفادة منها.
- العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح النوافذ والفروع الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية، لأن هذه الأخيرة في حال توفر لها المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة فإن لها القدرة على التنمية بشكل جيد.
- فتح المجال أمام الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية.

3- آفاق البحث:

لمواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح المواضيع التالية:

- ❖ منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها.
- ❖ دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للأزمات المالية.
- ❖ دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

المراجع

قائمة المراجع:

أ- القرآن الكريم.

ب- الكتب.

1. أحمد الخليل، المصرفية الاسلامية في أوربا، لندن، جامعة القيصر، دسس، د ص.
2. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهوان، ط1، عمان، 1993.
3. بن ابراهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
4. جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
5. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008.
6. سامي بن ابراهيم السويلم، فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، بدون دار نشر، 2007.
7. سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي "النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، د س.
8. سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصير أجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعية الثراء، ط1، غرداية، 2002.
9. طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
10. عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427ه.
11. العطيات يزن خلق سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الاردن". دليل الباحثين الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الاردن، الاردن، 2016.
12. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.

13. فادي الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
14. فلاق علي وسالمي رشيد، النوافذ الاسلامية والفروع الاسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة بعض التجارب العربية والغربية)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (2)، المجلد (4)، 2018.
15. فهد الشريف، الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي، 2009.
16. لطف محمد السرحي، الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح.
17. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007.
18. محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي الإسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، بنك التنمية الإسلامية، 03/ 5/ 2005 .
19. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصاريف، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002.
20. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: احكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، عمان، 2008.
21. محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
22. محي الدين يعقوب ابو الهول، تقيم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، الاردن، 2012.
23. معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة ببنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2014.
24. نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الامارات، الامارات، 2017.

ج- الرسائل والمذكرات.

25. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2014/2013.

26. سندس الريحان باهي، دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك تجارية، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

27. ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة- بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة أم البواقي خلال فترة 2000-2014، ماستر أكاديمي في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

28. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة متقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

29. محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المحاضر في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بجامعة حلب، سوريا،2010.

30. مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.

31. نور الإيمان بوذراع، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية- دراسة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية، تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016.

د- المجلات، المقالات، المداخلات، الأبحاث والمنشورات.

32. أحمد خلف، حسين الدخيل، النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسة اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد 3.
33. بن ابراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد1، ع، 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي2018.
34. رابح خوني: صيغ التمويل بالمشاركة كمكمل وبديل للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
35. رمضاني لعلاود، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، العدد 2، المجلد (1)، 2017.
36. سليمان عبد الله ناصر، مؤثر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية مجلة نيوز اليمن2010/03/22.
37. سليمان ناصر، عبد الحميد بو شرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 7، ورقلة، 2010.
38. صالح مفتاح وآخرون، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري (مقال).
39. ضرار الماحي ومحمد عوض الكريم الحسين، الفروع والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمبررات والتحديات، مجلة الجزيرة، تفكر، العدد (1)، مجلد (10)، 2009.
40. قادري محمد الطاهر، (عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول)، مداخلة في ملتقى الدولي بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المنعقد يوم 20 ماي 2011.
41. قطب مصطفى سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية، تجربة ماليزيا نموذجا، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع

عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية– معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة أيام، 15–16–17ماي 2005.

42. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، جامعة بسكرة، مارس 2014.

43. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية واستخداماتها، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، تخصص الاعمال المصرفية، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية، 2017/2016.

44. ميزانية البنك التجاري، محاضرات في الاقتصاد البنكي، سنة ثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، باتنة.

45. نجيب سمير خريس، النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، العدد الثاني، المجلد الرابع عشر، 2014.

ه– المراجع باللغة الأجنبية.

46. A. Zubair and A. A. Alaro, Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study" - paper read at the 1st University of Ilorin International Conference on Islamic Bank and Finance, jointly organized by Dept. of Islamic Law, UNILORIN and Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi-Arabia, October 6-8, 2009.p.01.

47. Bank Negara Malaysia: Annual Banking Statistics, 2007, and Monthly statistical Bulletin, April 2013.

48. IFSL, Islamic finance, 2010, p.3 Raza, MF, The European opportunity, p 44, City &uk, Islamic finance, May 2011.

49. Magaji Chiroma, a Aishatu Kyari Sandabe, et.al, Legal Framework Regulating Islamic Finance in Nigeria: A Critical Appraisal of Hurdles against the Effective Shari'ah Governance, n.d.

50. Rodney wilson, Islamic in europe, policy papers, (Robert Schuman contre for Advanced Studies), n° 2007/02, décembre 2007.

51. Uk trade and investement services, 2007, The city-Uk Excellence in islamic finance.
52. Islamic Finance: IFSI International Financial Services London, 2009.

و- مواقع الانترنت.

53. www.GarisPandean1-islamic
54. http://www.alittihad,ae/details,php?id=14304
55. http://www.mash.regalislami.com
56. http://www.mashreqbank.
57. http://gahaba7r.org/t244-topic.

الملخص:

تعد ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو فتح فروع ونوافذ إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من التوجهات التي تشهدها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الآونة الأخيرة، حيث تعد العملية بمثابة الانتقال من وضع إلى وضع جديد يقتضي تحديد خطة تتضمن متطلبات وضوابط شرعية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

فمن خلال دراستنا توصلنا إلى أن التجارب الدولية الرائدة لكل من الإمارات، ماليزيا بريطانيا، ونيجيريا في فتح فروع ونوافذ للمعاملات المالية الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى إقامة بنوك إسلامية بالكامل.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية – البنوك الإسلامية –نوافذ التمويل الإسلامي– البنوك التقليدية.

Abstract :

The phenomenon of traditional banks' tendency to open Islamic branches and windows in accordance with Islamic provisions is one of the most prominent trends in traditional banks and financial institutions in recent times. The process is tantamount to moving from one situation to another, requiring the definition of a plan that includes legal requirements and controls to ensure compliance with the provisions of Islamic law.

Through our study, we found that the pioneering international experience of the UAE, Malaysia, Britain and Nigeria in opening branches and windows for Islamic financial transactions is an encouraging step to wards the transformation of an existing Islamic bank.

Keywords: Traditional banks- Islamic banks- Islamic finance windows.